منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع – تشرين الأول / أكتوبر – كانون الأول/ ديسمبر

2023

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الرابع

تشرين الأول / أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر

2023

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
خبير اقتصادي

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعتماد
جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصـدرة للبترول **"أوابك"** الرامية نحو رصـد ومتابعة المسـتجدات في السـوق البترولية العالمية، يسـرها أن تقدم لواضـعي سـياسـات الطاقة والعاملين في مجال الصـــناعة النفطية في الدول الأعضـــاء **التقرير الربع الســـنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الرابع من عام 2023.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصـــادية العالمية وفق المجموعات الاقتصـــادية الدولية الرئيســـية. أما **الجزء الثاني**، فيســـتعرض التطورات في أســـواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصـــوص أســـعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صـــناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخُصـــص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأســـواق العالمية للطاقات المتجددة والاسـتثمارات في تحولات الطاقة. ويسـتعرض **الجزء الرابع** التطورات في الهيدروجين كوقود للمسـتقبل. فيما خصـص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصـادية والعوامل الجيوسـياسـية والعوامل الأخرى التي شـهدتها السـوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشـرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ، ويتناول **الجزء الســـابع** الانعكاســـات المحتملة للتطورات في أســـواق البترول على اقتصـــادات الدول الأعضـــاء في منظمة أوابك. ويسـتعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المسـتقبلية لأسـواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مسـتمراً لراسـمي سـياسـات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضـاء، وأن يمثل مصـدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	11
ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	12
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	16
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	17
- أسعار الغازولين الممتاز	17
- أسعار زيت الغاز	20
- أسعار زيت الوقود	21
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2023	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
الإمدادات النفطية العالمية	21
- إمدادات دول أوبك	23
- إمدادات دول خارج أوبك	23
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة	27
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	30
الطلب العالمي على النفط	31
- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	33
- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	34
مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	37
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	37
- المخزون التجاري العالمي	39
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)	39
- المخزون الاستراتيجي	40
- إجمالي المخزون العالمي	40
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	42
- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)	42
- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة	42
- نشاط المضاربات	43

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	43
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	43
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	47
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	48
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	49
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**53**
رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل	**59**
خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**63**
1. الاجتماع الوزاري رقم "36" لمجموعة دول أوبك+	63
2. تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط	65
3. تخفيف العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة في فنزويلا	71
سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ	**73**
1. مخرجات قمة المناخ "COP28"، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة	73
2. مبادرة السعودية الخضراء	76
سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**78**
1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	78
2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	79
3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء	80
ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	**81**
1. أسعار النفط الخام	81
2. الإمدادات النفطية العالمية	82
3. الطلب العالمي على النفط	82

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل (1)	التطور في معدلات التضخم العالمي خلال الفترة (2017 – 2023)	9
الشكل (2)	التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية	11
الشكل (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	13
الشكل (4)	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي	15
الشكل (5)	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	16
الشكل (6)	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	20
الشكل (7)	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الشكل (8)	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	24
الشكل (9)	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	27
الشكل (10)	أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة	28
الشكل (11)	أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مربح	29
الشكل (12)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	30
الشكل (13)	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	31
الشكل (14)	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	32
الشكل (15)	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة	39
الشكل (16)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	41
الشكل (17)	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	52
الشكل (18)	القدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح	53
الشكل (19)	التوزيع الجغرافي للقدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح	54
الشكل (20)	الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للقطاع عام 2023	56
الشكل (21)	الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للدول عام 2023	57
الشكل (22)	الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة في عام 2023، مقابل الاستثمارات السنوية المستقبلية المطلوبة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية	58
الشكل (23)	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – إمكانات تقنية عالية لإنتاج الهيدروجين بحلول عام 2050	59
الشكل (24)	تطورات الطلب العالمي على الهيدروجين، وفقاً للقطاع حتى عام 2050	60
الشكل (25)	تدفقات الطاقة العالمية عبر مضيق باب المندب، (2020 – 2023)	65
الشكل (26)	بعض مسارات الشحن التجارية خلال شهر يناير 2024	66

"تابع" قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل (27)	حجم التجارة العالمية عبر مضيق باب المندب	67
الشكل (28)	تأثير الاضطرابات في البحر الأحمر على أسعار/حجم الشحن	68
الشكل (29)	المعدلات الأسبوعية لأسعار شحن المنتجات النفطية، (2023 – 2024)	69
الشكل (30)	أسعار النفط الخام الآجلة خلال الفترة (مارس 2023 – فبراير 2024)	70
الشكل (31)	متوسط الإنتاج الشهري من النفط الخام في فنزويلا (2000 – 2023)	72
الشكل (32)	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك	79
الشكل (33)	مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في أوابك	80

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول (1)	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية	10
الجدول (2)	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية	13
الجدول (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية	19
الجدول (4)	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الجدول (5)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	29
الجدول (6)	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	32
الجدول (7)	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	34
الجدول (8)	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	36
الجدول (9)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	41
الجدول (10)	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	46
الجدول (11)	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	46
الجدول (12)	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	51
الجدول (13)	إنتاج مجموعة دول أوبك+ الشهري المستهدف خلال الربع الأول 2024	64
الجدول (14)	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء	78

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

واصل الاقتصاد العالمي تعافيه من أثر الاضطرابات التي تعرض لها بسبب جائحة كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها على مدار عقود، حيث تحسن أدائه بشكل أكبر من المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الربع الرابع 2023 بدعم من تباطؤ معدلات التضخم وارتفاع الانفاق الحكومي والخاص. غير أن هذا الزخم لم يكن ملموساً في بعض الاقتصادات الرئيسية مثل منطقة اليورو التي شهدت ضعفاً ملحوظاً في النمو متأثرة بضعف الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الصناعات التحويلية، فضلاً عن الخسائر الكبيرة التي تشهدها الاقتصادات منخفضة الدخل على خلفية ارتفاع تكاليف الاقتراض. ويظهر هذا التباين استمرار حالة التعافي غير المتوازن التي شهدتها الاقتصادات العالمية خلال عام 2023، في ظل اختلاف مواقف سياسة المالية العامة.

وفي هذا السياق، شهد الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية نمواً أفضل من المتوقع بلغ معدله 3.3% على أساس سنوي خلال الربع الرابع 2023، بدعم رئيسي من استمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي (يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي) الذي ارتفع بمعدل 2.8%، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي الخاص. بينما شهد اقتصاد منطقة اليورو ارتفاعاً طفيفاً بمعدل 0.1% فقط على أساس سنوي، ويعكس ذلك التباين بين أكبر الاقتصادات في منطقة اليورو، حيث انكمش أداء الاقتصاد الألماني بمعدل 0.3% في ظل ضعف الطلب العالمي على السلع والصناعات الثقيلة وارتفاع أسعار الطاقة، وكان أداء الاقتصاد الفرنسي ثابتاً، وفي المقابل توسع أداء الاقتصاد الإيطالي والإسباني بمعدل 0.2% و 0.6% على التوالي، وبشكل عام تأثر اقتصاد منطقة اليورو بمعدلات التضخم المرتفعة واستمرار انخفاض الإنفاق الاستهلاكي. وحقق أداء الاقتصاد الصيني نمواً بمعدل أقل من المتوقع بلغ 5.2% خلال الربع الرابع 2023، تزامناً مع تراجع الاستثمار في القطاع العقاري الذي يشكل أكثر من 20% من الاقتصاد الصيني، في حين تلقي دعماً من ارتفاع مبيعات التجزئة والاستثمار في البنية التحتية وقطاع التصنيع.

هذا وقد تراجعت معدلات التضخم العالمي بوتيرة أسرع من المتوقع، مقتربة من المتوسط المسجل لكل من التضخم الكلي والتضخم الأساسي قبل جائحة فيروس كورونا، ويعزى ذلك بشكل

رئيسي إلى بدء تلاشي صدمات الأسعار– لا سيما أسعار الطاقة، وانخفاض ضغوط العرض في سوق العمل بالتزامن مع عدم تسارع نمو الأجور الذي ظل قيد الأحتواء، ***كما يوضح الشكل (1)***. وبشكل عام، من المتوقع انخفاض المتوسط السنوي للتضخم الكلي والأساسي في نحو 80% من الاقتصادات العالمية خلال عام 2024.

الشكل (1)
التطور في معدلات التضخم العالمي خلال الفترة (2017 – 2023)، (%)

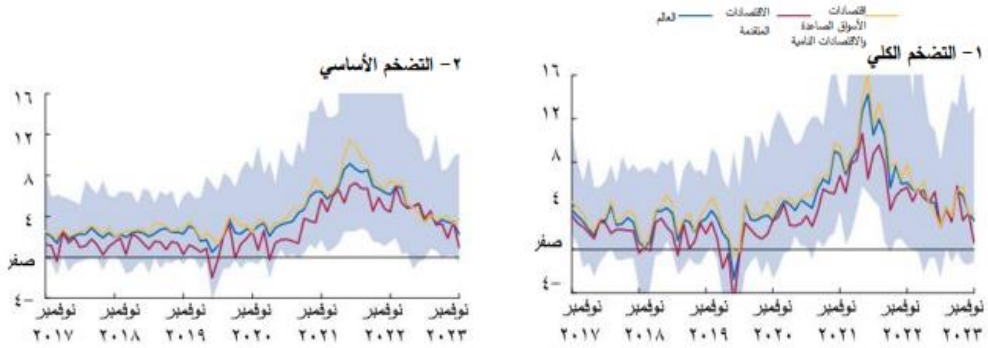

* التضخم الأساسي يقيس ارتفاع أسعار جميع السلع باستثناء أسعار الغذاء والطاقة التي تتأثر بصدمات الإمدادات المؤقتة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024.

واستمراراً لسعي **مجموعة دول أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط ، حيث قامت في نهاية نوفمبر 2023 بالاعلان عن تخفيضات طوعية إضافية على الإنتاج يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل/يوم اعتباراً من بداية شهر يناير وحتى نهاية مارس 2024 (بما في ذلك السعودية 1 مليون ب/ي، والعراق 223 ألف ب/ي، والإمارات 163 ألف ب/ي، والكويت 135 ألف ب/ي، والجزائر 51 ألف ب/ي)، بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023 والتي تم تمديدها لاحقاً حتى نهاية عام 2024، وسيتم بعد ذلك إعادة التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً لظروف السوق النفطية.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يناير 2024، إلى توازن المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي. فعلى جانب التطورات الإيجابية، يمكن لتباطؤ معدل التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع أن يؤدي إلى مزيد من تيسير الأوضاع المالية،

ويمكن لزيادة قوة زخم الإصـــلاح الهيكلي أن تعزز من الإنتاجية. أما على جانب التطورات الســـلبية، يمكن أن يطول أمد الأوضـــاع النقدية إذا ارتفعت أســـعار الســـلع الأولية ارتفاعاً حاداً مجدداً نتيجة للتوترات الجيوسياسية – لا سيما في البحر الأحمر – واضطرابات سلاسل الإمدادات أو استمرار التضخم الأساسي لفترة أطول. وكذلك يمكن أن يؤدي تنامي أزمة العقارات في الصين إلى تحقيق نمو دون المستوى المأمول.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا الســـياق، تشـــير أحدث التقديرات الأولية إلى نمو الاقتصـــاد العالمي في عام 2023 بمعدل 3.1%، وهو مســـتوى أعلى بشـــكل طفيف من التقديرات الســـابقة البالغة 3%. بينما تشـــير التوقعات الأولية إلى اســـتقرارمعدل نمو الاقتصـــاد العالمي عند 3.1% في عام 2024، وهو مســـتوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 2.9%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (2)***.

الجدول (1)

تطور التقديرات والتوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2023- 2024)، (%)

	التقديرات والتوقعات الأولية يناير 2024		التقديرات والتوقعات الأولية أكتوبر 2023		التغير في التقديرات والتوقعات الأولية	
	2023	2024	2023	2024	2023	2024
العالم	**3.1**	**3.1**	**3.0**	**2.9**	**0.1**	**0.2**
الاقتصادات المتقدمة	1.6	1.5	1.5	1.4	0.1	0.1
الولايات المتحدة	2.5	2.1	2.1	1.5	0.4	0.6
منطقة اليورو	0.5	0.9	0.7	1.2	(0.2)	(0.3)
المملكة المتحدة	0.5	0.6	0.5	0.6	–	–
اليابان	1.9	0.9	2.0	1.0	(0.1)	(0.1)
الصين	5.2	4.6	5.0	4.2	0.2	0.4
الهند	6.7	6.5	6.3	6.3	0.4	0.2
البرازيل	3.1	1.7	3.1	1.5	–	0.2
روسيا	3.0	2.6	2.2	1.1	0.8	1.5

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024، وآفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023.

الشكل (2)
التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2023 – 2024)
(%)

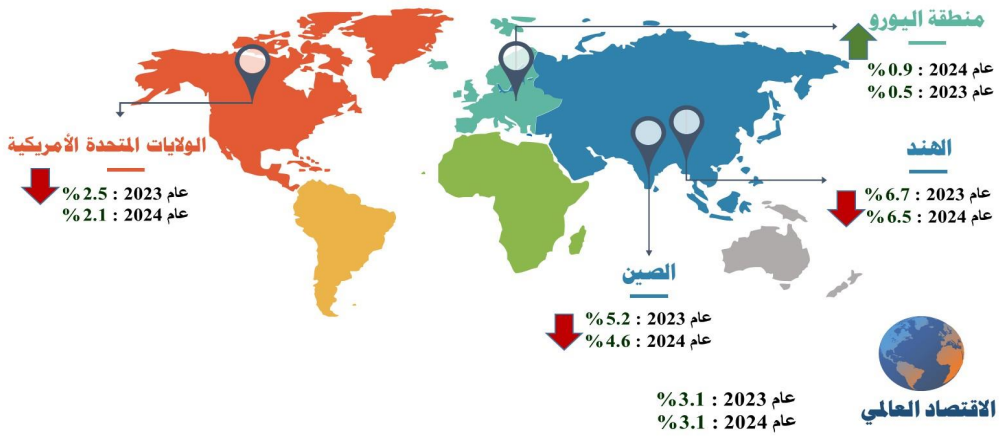

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2024، وآفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشـــير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصـــادات المتقدمة في عام 2024 بمعدل 1.5% وهو مستوى أعلى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 1.4%، يعكس الارتفاع في التوقعات إلى حد كبير صـلابة الاقتصـاد الأمريكي الذي يتوقع نموه بمعدل 2.1% وهو مســتوى أعلى بشــكل ملحوظ من التوقعات الســابقة البالغة 1.5%. مما حد من الأثر الســلبي لتوقع تراجع معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو إلى 0.9% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 1.2% بسـبب ضـعف الاقتصـاد الألماني – الأكبر في المنطقة، وتوقع تراجع معدل نمو الاقتصـاد الياباني إلى 0.9% وهو مسـتوى أقل من التوقعات السـابقة البالغة 1% انعكاسـا لتلاشـي العوامل التي دعمت النشاط في عام 2023 – لا سيما انخفاض سعر صرف الين وانتعاش الطلب وتعافي استثمارات الأعمال. في حين يتوقع استقرار معدل نمو اقتصاد المملكة المتحدة عند نفس مستوى التوقعات السابقة البالغة 0.6% بدعم من تضاؤل الآثار السلبية للارتفاع السابق أسعار الطاقة، ***كما يوضح الجدول (1)***.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث ارتفعت توقعات معدل نمو اقتصـــاد الصـــيني في عام 2024 إلى 4.6% مقارنة بالتوقعات الســـابقة البالغة 4.2%،

بدعم من زيادة الإنفاق الحكومي بهدف بناء القدرات في مواجهة الكوارث الطبيعية. كما تم رفع التوقعات بمعدل طفيف بلغ 0.2% في كلا من الهند انعكاساً لقوة الطلب المحلي، والبرازيل بفضل ارتفاع الاستهلاك انعكاساً للتحفيز المالي. أما فيما يخص الاقتصاد الروسي فيتوقع نموه بمعدل 2.6% في عام 2024 وهو مستوى أعلى بشكل ملحوظ من التوقعات السابقة البالغة 1.1%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع النفقات العسكرية والاستهلاك الخاص بدعم من نمو الأجور في سوق العمل.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2023 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً خلال الربع الرابع من عام 2023، متأثرة بتزايد عمليات البيع من قبل المستثمرون في أسواق العقود الآجلة وسط تقلبات متزايدة، وقد لعب المضاربون دوراً رئيسياً في هذا الاتجاه، وكانت ديناميكية سوق النفط مدفوعة بالمخاوف المبالغ فيها بشأن نمو الطلب على النفط التي أثرت سلباً على أوضاع السوق النفطية. يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع إمدادات النفط في شمال غرب أوروبا – لا سيما الإمدادات من ساحل الخليج الأمريكي، والارتفاع الكبير في مخزونات النفط الخام الأمريكية – بما في ذلك الموجودة بمركز التخزين الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهوما، وتراجع عمليات الشراء في السوق الفورية وسط انخفاض هوامش التكرير – خاصة في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي، فضلاً عن توافر الشحنات سريعة التحميل.

وفي هذا السياق، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 2.4 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 2.8% مقارنة بالربع السابق والربع المماثل من العام الماضي، ليصل إلى حوالي 85.2 دولار/برميل. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (3)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2022 – 2023).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2022 – 2023)
(دولار/ برميل)

الخامات	2022	2023				التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2022
سلة أوبك منها :	**87.7**	**80.7**	**78.4**	**87.7**	**85.2**	**(2.4)**	**(2.4)**
خليط الصحراء الجزائري	90.8	82.7	79.0	87.4	85.6	(1.8)	(5.1)
العربي الخفيف السعودي	90.1	82.5	80.2	89.8	87.3	(2.5)	(2.8)
مربان الاماراتي	88.2	81.8	78.4	87.3	84.0	(3.3)	(4.2)
خام التصدير الكويتي	88.4	82.0	79.8	89.0	86.4	(2.5)	(2.0)
السدرة الليبي	87.6	80.0	77.9	86.8	84.4	(2.4)	(3.1)
البصرة العراقي	83.7	77.2	76.0	85.8	83.9	(1.9)	0.1
خامات اخرى :							
دبي	84.8	80.4	77.7	86.6	83.5	(3.1)	(1.3)
البحري القطري	92.3	81.3	78.8	87.0	85.1	(1.9)	(7.1)
برنت	88.2	81.2	78.5	86.7	84.1	(2.7)	(4.1)
خام غرب تكساس	82.6	76.1	73.8	82.2	78.3	(3.9)	(4.3)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2023)
(دولار/برميل)

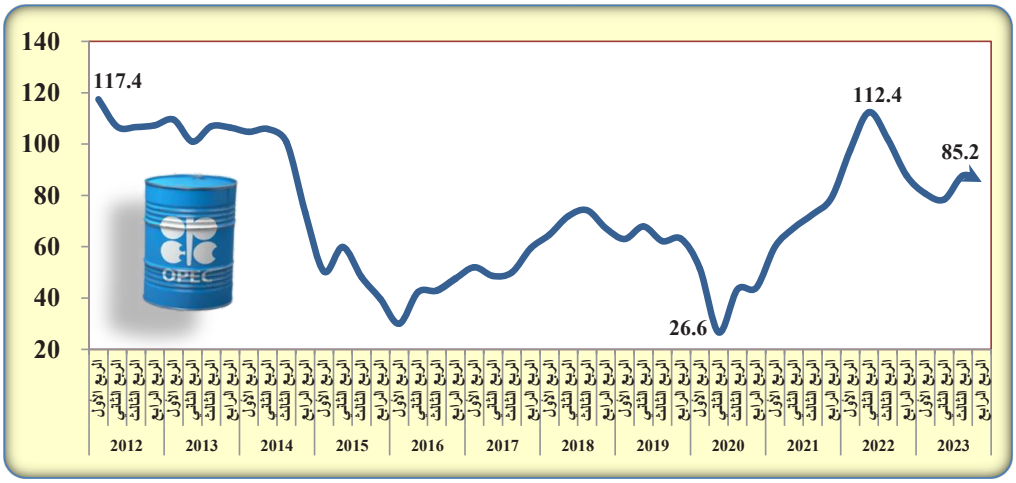

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

شهد الربع الرابع من عام 2023 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، توسعت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت °38.3 API – (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي °31 API – (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 0.6 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بحوالي 0.2 دولار/برميل في الربع السابق. في حين ارتفع متوسط أسعار سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 1.2 دولار/برميل، مقارنة بارتفاع بلغ 0.9 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 3.1 دولار/برميل ليصل إلى نحو 83.5 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 2.7 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 84.1 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 3.9 دولار/برميل ليبلغ نحو 78.3 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (4)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2022- 2023)
(دولار/برميل)

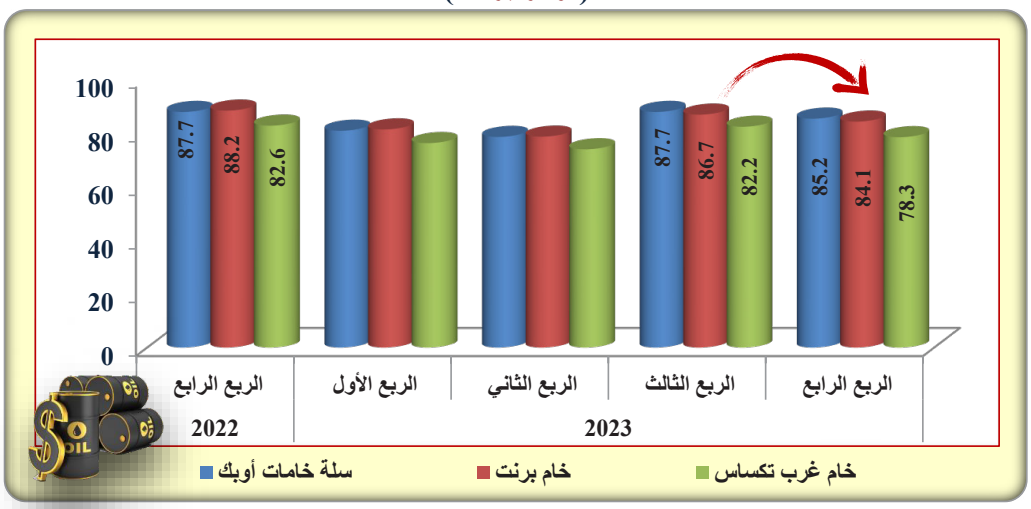

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الرابع من عام 2023 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 2.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 87.3 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 3.1% على أساس سنوي، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 2.8% ليبلغ 86.4 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 2.3% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مربان الإماراتي بنسبة 3.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 84 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 4.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 2.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 84.4 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 3.6% على أساس سنوي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 2% و 2.2% و 2.2% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 85.6 دولار/برميل و 85.1 دولار/برميل و 83.9 دولار/برميل على التوالي، ***كما يوضح الشكل (5) الجدول (2) المشار إليه آنفاً***.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2022- 2023)
(دولار/برميل)

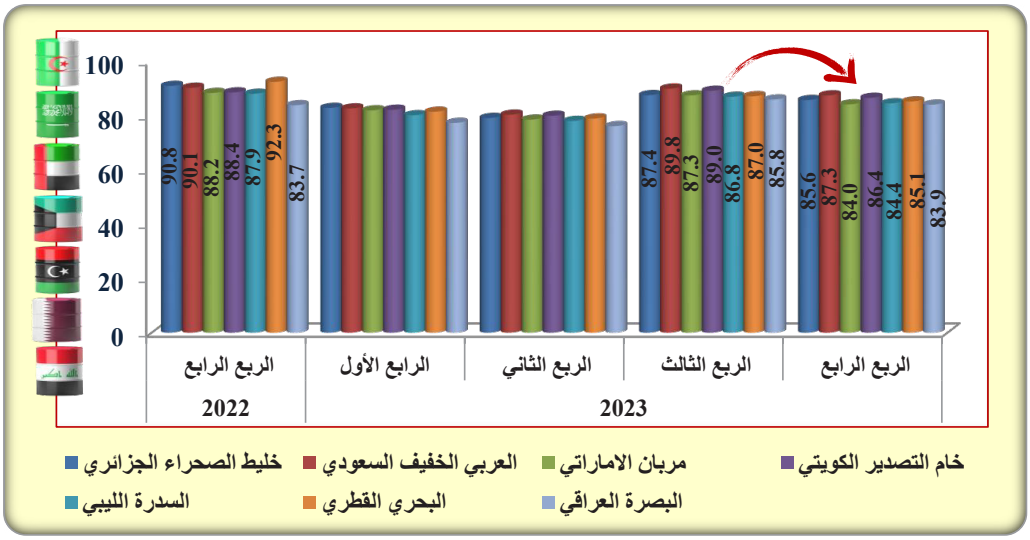

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2023. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 19.2%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي خسائر فصلية بلغت نسبتها نحو 21.1% خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع المخاوف بشأن الإمدادات على خلفية إعلان روسيا رفع جزئي للحظر الذي فرضته على صادرات الديزل التي يتم تسليمها للموانئ عبر خطوط الأنابيب[1]، وتوقع استئناف صادرات النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي بعد توقف دام ستة أشهر تقريباً، وارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية تزامناً مع وصول الإنتاج إلى مستوى قياسي، وارتفاع مخزونات الغازولين الأمريكية مع انخفاض الطلب المحلي عليه إلى أدنى مستوى خلال عام 2023 بسبب الفيضانات.

[1] فرضت روسيا حظرا على صادرات الوقود في 21 سبتمبر 2023، للحد من الأسعار المرتفعة ونقص الإمدادات، يأتي ذلك قبل أن تخفف من تلك القيود في 6 أكتوبر 2023، وسمحت بتصدير الديزل عبر خطوط الأنابيب، لكنها أبقت على الإجراءات المتعلقة بصادرات الغازولين.

فضلاً عن ضعف البيانات الاقتصادية في بعض الاقتصادات الرئيسية، وارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى له في 11 شهر عقب تجنب الإغلاق الحكومي الجزئي، مع توقع قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة مما قد يبطئ نمو الاقتصاد ويضر بالطلب على الوقود، وكذلك توصل الولايات المتحدة وفنزويلا إلى اتفاق تضمن إصدار ترخيص مدته ستة أشهر يسمح بمعاملات في قطاع الطاقة – بما في ذلك تصدير النفط، ووضع سقف لطاقة التكرير في الصين عند 1 مليار طن متري بحلول عام 2025 بهدف تنظيم قطاع التكرير الضخم لديها والحد من انبعاثات الكربون.

وقد شهد الربع الرابع من عام 2023 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وتوسع متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الرابع 2023 ليصل إلى 4.4 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بالمقارنة مع 3.7 دولار/ برميل في الربع السابق. ويعزى ذلك إلى أساسيات السوق القوية في شمال غرب أوروبا وسط المخاوف بشأن تدفقات الإمدادات بسبب المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وعلى طرق التجارة الرئيسية وهو ما دعم خام برنت مقارنة بخام غرب تكساس الأمريكي. يأتي ذلك إلى جانب، ارتفاع إمدادات النفط الخام الخفيف والزيادة الكبيرة في مخزونات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية الذي شكل ضغوطاً هبوطية على أسعار خام غرب تكساس الأمريكي.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الرابع من عام 2023 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز انخفاضاً في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 16.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 94.4 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 9% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط السعر في ***سوق سنغافورة*** بنسبة 8.7%

بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 96.1 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنسبة 2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وانخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 14.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 118.3 دولار/برميل، متأثراً بانخفاض الطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أفريقيا التي انخفضت وارداتها من سوق روتردام بنحو 28% خلال شهر أكتوبر عقب رفع دعم الوقود في نيجيريا، وتراجع مستويات الاستهلاك الموسمي المرتبط بفصل الشتاء. كما شهد متوسط السعر في **سوق الخليج الأمريكي** انخفاضاً بنسبة 22.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى حوالي 101.8 دولار/برميل، بدعم رئيسي من ارتفاع مخزونات الغازولين وسط ضعف الطلب المحلي عقب انتهاء موسم السفر والقيادة الصيفي، والزيادة في مستويات إنتاج مصافي تكرير النفط – لا سيما خلال شهر ديسمبر 2023

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الرابع من عام 2023، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (6).***

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2022 –2023)
(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الرابع 2022		سنغافورة	94.2	125.8	123.3
		روتردام	125.1	139.5	73.7
		البحر المتوسط	103.8	130.2	80.5
		الخليج الامريكي	114.9	112.2	55.4
الربع الأول 2023		سنغافورة	98.9	108.4	102.8
		روتردام	122.0	114.0	68.9
		البحر المتوسط	100.6	112.3	74.0
		الخليج الامريكي	115.9	81.6	57.1
الربع الثاني		سنغافورة	94.2	93.0	89.9
		روتردام	125.4	96.4	70.1
		البحر المتوسط	99.2	95.1	74.6
		الخليج الامريكي	119.1	61.7	64.3
الربع الثالث		سنغافورة	105.3	115.1	112.3
		روتردام	138.1	120.0	82.6
		البحر المتوسط	113.0	118.1	86.1
		الخليج الامريكي	132.1	86.1	78.4
الربع الرابع		سنغافورة	96.1	107.5	104.4
		روتردام	118.3	114.4	75.6
		البحر المتوسط	94.4	110.9	80.6
		الخليج الامريكي	101.8	85.0	72.8
التغير عن	الربع الثالث 2023	سنغافورة	(9.2)	(7.5)	(7.9)
		روتردام	(19.9)	(5.6)	(6.9)
		البحر المتوسط	(18.5)	(7.2)	(5.5)
		الخليج الامريكي	(30.3)	(1.1)	(5.6)
	الربع الرابع 2022	سنغافورة	1.9	(18.3)	(18.9)
		روتردام	(6.8)	(25.2)	1.9
		البحر المتوسط	(9.3)	(19.3)	0.1
		الخليج الامريكي	(13.1)	(27.3)	17.4

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2022-2023)
(دولار/برميل)

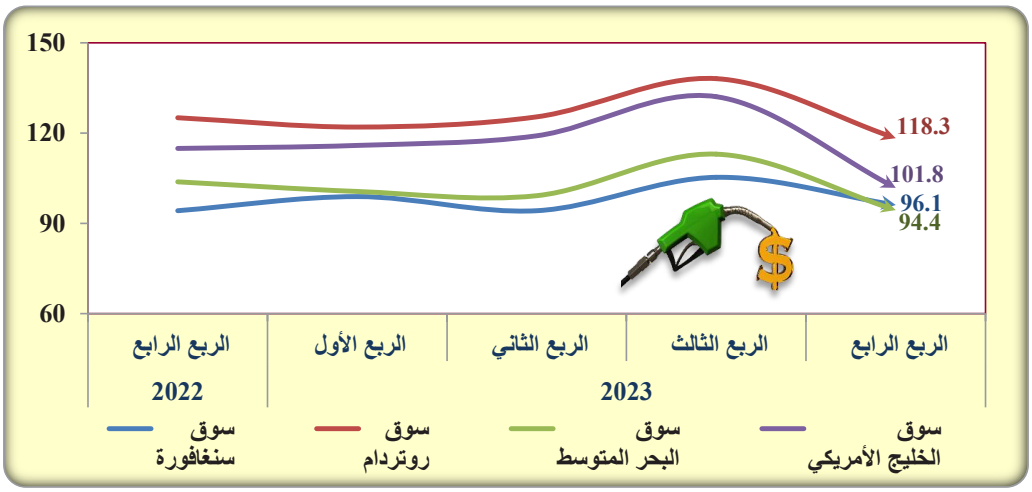

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الرابع من عام 2023 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 114.4 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 18% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 110.9 دولار/برميل بنسبة انخفاض بلغت 6.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 14.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 107.5 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 6.6% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 14.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الأمريكي*** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 85 دولار/برميل خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة انخفاض 1.3% بالمقارنة مع الربع السابق، و24.3% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 104.4 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 15.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 6.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 80.6 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 0.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في **سوق *روتردام*** بنسبة 8.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 75.6 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 2.6% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في ***سوق الخليج الأمريكي*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 7.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 72.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 31.4% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الرابع من عام 2023

ساد خلال الربع الرابع من عام 2023 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[2]) ارتفاعاً طفيفاً بلغ نحو 44 ألف برميل/ يوم خلال الربع الرابع من عام 2023، أي بنسبة 0.04% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 101.3 مليون ب/ ي، وهو مستوى منخفض بنحو 41 ألف ب/ي على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول أوبك (لا سيما إيران ونيجيريا)، وبعض دول خارج أوبك مثل أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين ودول أوراسيا – باستثناء روسيا التي انخفضت إمداداتها بشكل ملحوظ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما كان له دوراً في الحد من ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع 2023، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (7).***

[2] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك**	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الرابع 2022		34.5	66.8	101.4
الربع الأول 2023		34.3	67.7	102.0
الربع الثاني		33.7	67.6	101.4
الربع الثالث		33.0	68.3	101.3
الربع الرابع*		33.3	68.1	101.3
التغير عن	الربع الثالث 2023	0.3	(0.2)	0.04
	الربع الرابع 2022	(1.3)	1.2	(0.04)

* بيانات تقديرية.

** تشمل أنجولا التي أعلنت انسحابها من منظمة أوبك في نهاية عام 2023.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**

ارتفعت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 264 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 33.3 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 1.3 مليون برميل/يوم أي بنسبة 3.7% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الرابع من عام 2023، فقد بلغت 32.8%، وهو مستوى أعلى من الحصة البالغة 32.6% خلال الربع السابق ولكنه أقل من الحصة البالغة نحو 34.1% خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 264 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 27.826 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. في حين استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق والربع المماثل من عام 2022 وهو نحو 5.43 مليون برميل/يوم.

ويعزى ارتفاع امدادات دول أوبك خلال الربع الرابع من عام 2023 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من كل من إيران (لا يشملها اتفاق أوبك+)، ونيجيريا التي أعلنت مؤخراً عن وضع هدف لزيادة إنتاج النفط والمتكثفات إلى حوالي 2.6 مليون برميل/يوم بحلول عام 2026. في حين، كان لقرارات مجموعة دول أوبك+ بشأن خفض الإنتاج، وتمديد المملكة العربية السعودية الخفض الإضافي الطوعي البالغ مقداره 1 مليون ب/ي، دوراً في الحد من ارتفاع إمدادات دول أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 220 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 68.1 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (8) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (8)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

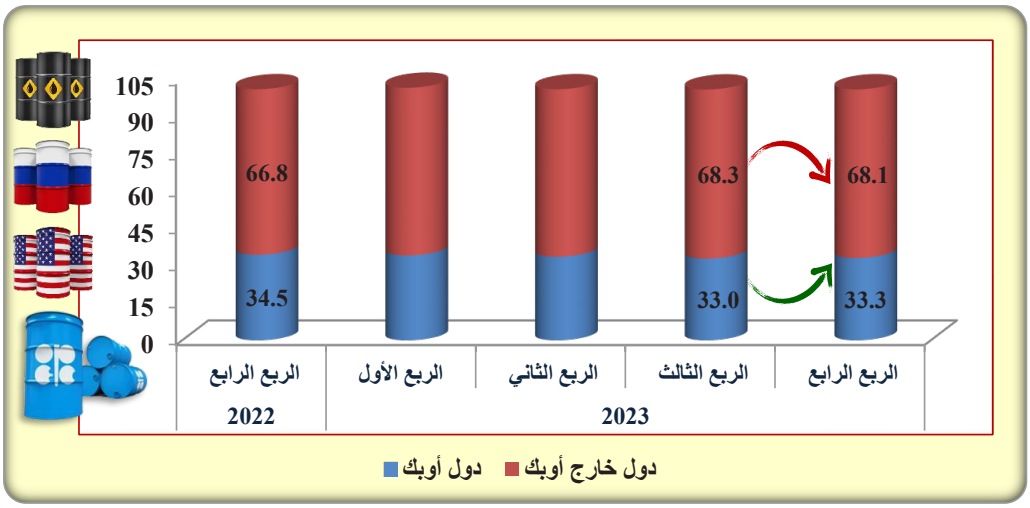

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الانخفاض في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الرابع من عام 2023 بشكل رئيسي إلى تراجع الإنتاج من كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما كان لارتفاع إنتاج دول أمريكا اللاتينية وباقي دول أورآسيا ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والصين، دوراً في الحد من انخفاض إمدادات دول خارج أوبك.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[3]، انخفضت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الرابع من عام 2023، تزامناً مع تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 21 مليون برميل/ يوم، مشكلاً انخفاضاً بمقدار 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض إنتاج الآبار البحرية في خليج المكسيك الأمريكي وولايتي أوكلاهوما وداكوتا الشمالية، وفي المقابل كان لارتفاع الإنتاج في

[3] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

ولايتي تكساس ونيو مكسيكو دوراً في الحد من تراجع الإمدادات النفطية الأمريكية التي سجلت مستوى قياسي بلغ نحو 21.7 مليون ب/ي خلال شهر نوفمبر 2023، ومن ضمنها وصل معدل انتاج النفط الخام الأمريكي إلى نحو 13.3 ب/ي وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الجدير بالذكر أن شركات الطاقة الأمريكية واصلت خفض عدد حفارات النفط العاملة للربع الرابع على التوالي، وإن كان بوتيرة أقل بلغت حفارتين فقط، ليصل هذا العدد إلى 500 حفارة في نهاية الربع الرابع 2023، وهو مستوى منخفض بنسبة بلغت نحو 19.5% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes. ويأتي ذلك تزامناً مع قيام تلك الشركات بتعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط بها وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، فضلاً عن استمرار توجه بعض منتجي النفط الخام الأمريكي نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد.

وارتفع متوسط إمدادات كندا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2023 – لا سيما خلال شهري أكتوبر ونوفمبر – ليصل إلى نحو 5.9 مليون ب/ي. ويأتي ذلك على خلفية انتهاء منتجي الرمال النفطية من عمليات الصيانة، مما ساهم في ارتفاع إنتاج النفط الخام الاصطناعي والبيتومين الخام.

وتراجعت إمدادات المكسيك النفطية بشكل طفيف خلال الربع الرابع من عام 2023، متأثرة بشكل رئيسي بانخفض الإنتاج من الحقول ذات الأولوية لشركة Pemex الحكومية وكذلك من الحقول المملوكة لشركات خاصة، لتصل إلى حوالي 2.1 مليون برميل/يوم في شهر أغسطس 2023. يذكر أن المكسيك سبق وأن أعلنت عن عزمها وقف صادراتها من النفط الخام خلال عام 2023، وذلك في إطار استراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال توسيع الإنتاج من الوقود المحلي.

وارتفعت الامدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الرابع من عام 2023 لتصل إلى حوالي 3.64 مليون برميل/يوم. حيث ارتفعت الإمدادات في النرويج بدعم من التعافي من عمليات الإغلاق غير المخطط لها وأعطال المعدات التي حدثت في عدد من منصات الحفر خلال شهر سبتمبر 2023.

كما ارتفعت الإمدادات في المملكة المتحدة، غير أنها قد تأثرت سلباً بالانخفاضات الطبيعية في معدلات الإنتاج والانقطاعات غير المتوقعة خلال شهر ديسمبر 2023، لتستقر عند مستوى 0.7 مليون ب/ي.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 130 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2023. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع الإمدادات في البرازيل لتصـل إلى مسـتوى قياسـي جديد بلغ حوالي 4.4 مليون ب/ي في شهر نوفمبر 2023، قبل انخفاضها إلى نحو 4.3 مليون ب/ي خلال شهر ديسمبر.

وارتفعت إمدادات **الصـــين** النفطية خلال الربع الرابع من عام 2023 لتصـــل إلى حوالي 4.52 مليون ب/ي، هذا وقد تم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية من خلال الاسـتثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشـروعات اسـتخراج للنفط، وسـط جهود شـركات النفط المملوكة للدولة لضـمان أمن إمداداتها من الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر أن شركة النفط البحرية الوطنية الصينية بدأت الإنتاج من مشـــروع تطوير المرحلة الثانية من حقل Lufeng النفطي في شـــهر ديســـمبر 2023 والذي من المتوقع أن يصل إلى ذروة الإنتاج بنحو 25 ألف ب/ي في عام 2025.

وانخفضت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الرابع من عام 2023 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 490 ألف ب/ي مقارنة بالربع السـابق لتصـل إلى نحو 10.29 مليون برميل/يوم، تزامناً مع قرارات مجموعة دول أوبك+، بشأن خفض الإنتاج وتمديد روسيا الخفض الطوعي لصـادراتها النفطية بمقدار 300 ألف ب/ي حتى نهاية عام 2023. بينما ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسـيا بنحو 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، وقد تأثرت إمدادات خط الأنابيب الرئيســـي للتصـــدير في كازاخســـتان ســـلباً باضـــطرابات الطقس التي وقعت بالقرب من ميناء Novorossiysk الروسي في أواخر شهر نوفمبر 2023، وعطلت ما يصل إلى نحو 2 مليون ب/ي من صادرات النفط الخام من كازاخستان وروسيا، قبل أن يعاود اتحاد خط أنابيب بحر قزوين (CPC) تحميل النفط في محطته على البحر الأسود بشكل سريع. ويوضح ***الشكل (9)*** التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (9)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

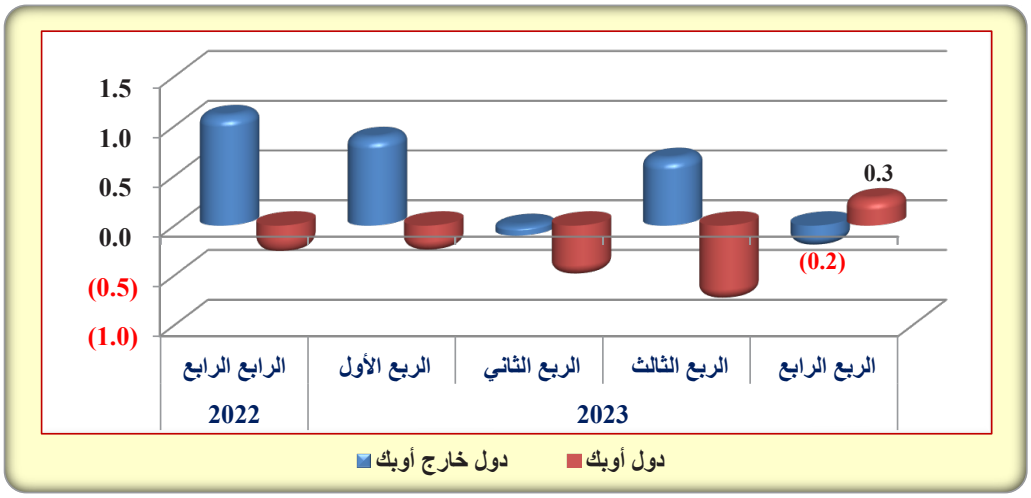

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الرابع من عام 2023، وإن كان بشكل أقل من الربع السابق، بلغ حوالي 74 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.8% على أساس فصلي، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 9.7 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بمقدار 623 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.9% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 73.4% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ حوالي 13.2 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعزى تباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2023 إلى استمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في

[4] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج. يأتي ذلك إلى جانب عدة أسباب أخرى مثل، التضخم وما يرتبط به من زيادة في تكاليف الإنتاج وصعوبة في الاحتفاظ بالعمالة، واستمرار حالة عدم اليقين المتزايدة في الشركات بشأن توقعاتها.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر فبراير 2024، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 29 دولار/برميل في حوض Permian و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة والبالغة 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و38 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، **كما يوضح *الشكل (10)***.

الشكل (10)
أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 7 فبراير 2024.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 56 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و66 دولار/برميل في حوض Permian، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 48 إلى 69 دولار/برميل، ***كما يوضح الشكل (11)***.

الشكل (11)
أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

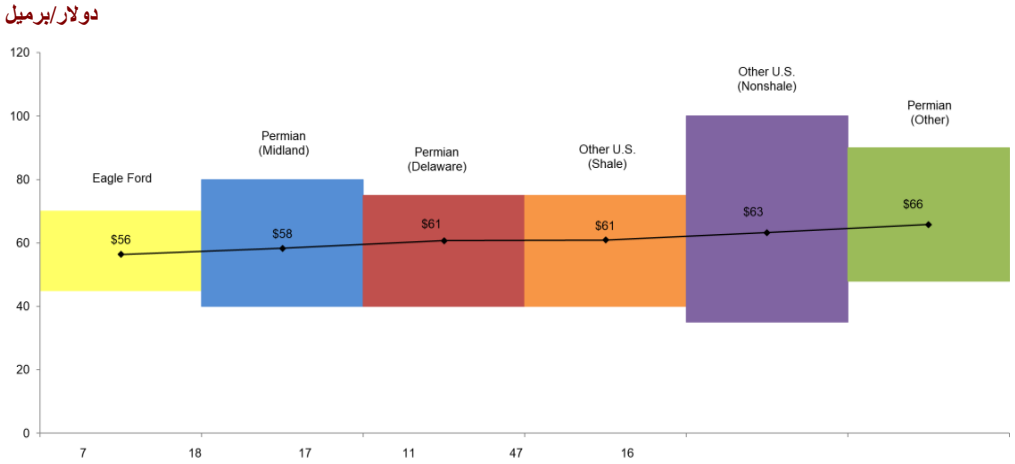

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 7 فبراير 2024.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الرابع من عام 2023، تظهر التقديرات انخفاض هذا المتوسط للمرة الثالثة على التوالي وبمقدار نحو 26 حفارة مقارنة بالربع السابق ليبلغ 551 حفارة، منخفضاً بمقدار 141 حفارة على أساس سنوي. وقد يعزى ذلك إلى قيام شركات الطاقة الأمريكية بتعزيز كفاءة عمليات الحفر، ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12).***

الجدول (5)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2022– 2023)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الرابع 2022		9.061	692
الربع الأول 2023		9.276	692
الربع الثاني		9.397	648
الربع الثالث		9.610	577
الربع الرابع*		9.684	551
التغير عن	الربع الثالث 2023	0.074	(26)
	الربع الرابع 2022	0.623	(141)

*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، فبراير 2024.

الشكل (12)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2022 –2023)

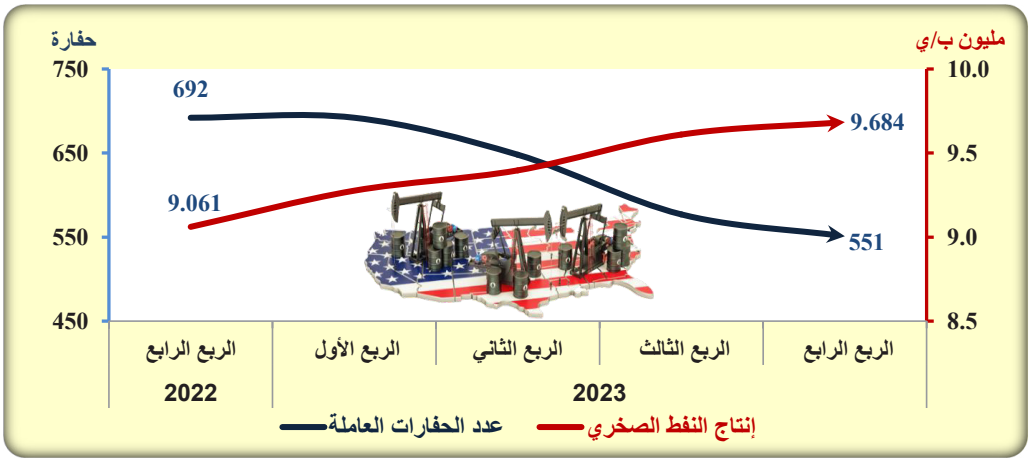

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، فبراير 2024.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**

انخفض إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الرابع من عام 2023 وهو الانخفاض الفصلي الرابع له على التوالي، حيث تراجع بمقدار 113 بئر أو 4.2% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 2574 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 550 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك على الرغم من تزامناً مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، فضلاً عن استمرار ارتفاع التكاليف ونقص العمالة الذي يواجه شركات النفط الصخري الأمريكية منذ بداية عام 2023، وهو ما دفعها لتقليص عمليات الحفر، ***كما يوضح الشكل (13)***.

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2020– 2023)

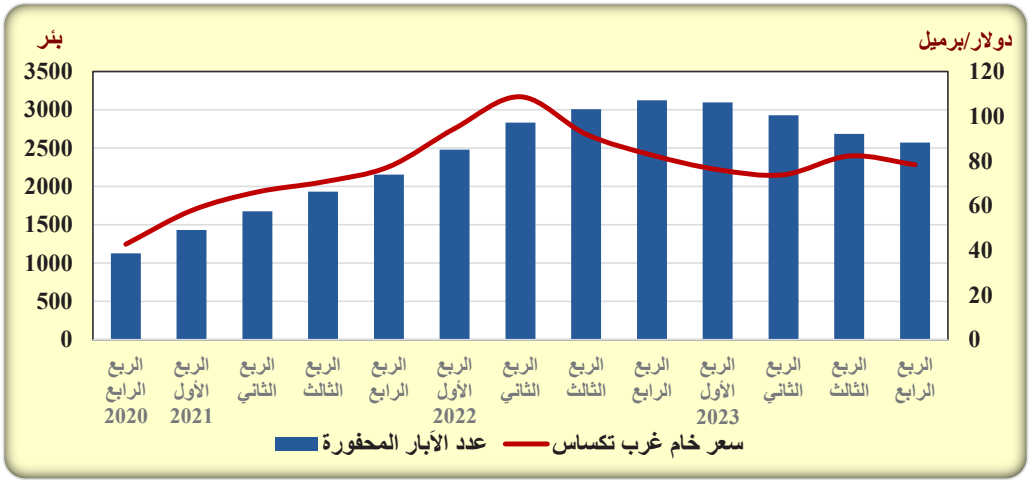

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، فبراير 2024.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام، تشير التقديرات إلى تراجع الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الرابع من عام 2023 بحوالي 276 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق ليبلغ 4399 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 937 بئراً على أساس سنوي. وفي هذا السياق انخفض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في منطقة Eagle Ford ومنطقة Bakken في نهاية الربع الرابع من عام 2023 إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق وهي 348 بئر و324 بئر على الترتيب.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 970 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.9%، ليصل إلى 103.2 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع

الطلب في دول آسـيا والمحيط الهادئ الأعضـاء في منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، والهند، ودول أفريقيا، ودول أوراسـيا. في حين كان لانخفاض الطلب على النفط في كل من دول الأمريكيتين ودول أوروبا ودول أمريكا اللاتينية ودول الشـرق الأوسـط، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2023، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الرابع 2022		46.0	55.0	101.0
الربع الأول 2023		45.4	55.9	101.3
الربع الثاني		45.7	56.1	101.8
الربع الثالث		46.0	56.2	102.2
الربع الرابع*		46.0	57.2	103.2
التغير عن	**الربع الثالث 2023**	**(0.050)**	**1.020**	**0.970**
	الربع الرابع 2022	**0.010**	**2.170**	**2.180**

*بيانات تقديرية
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

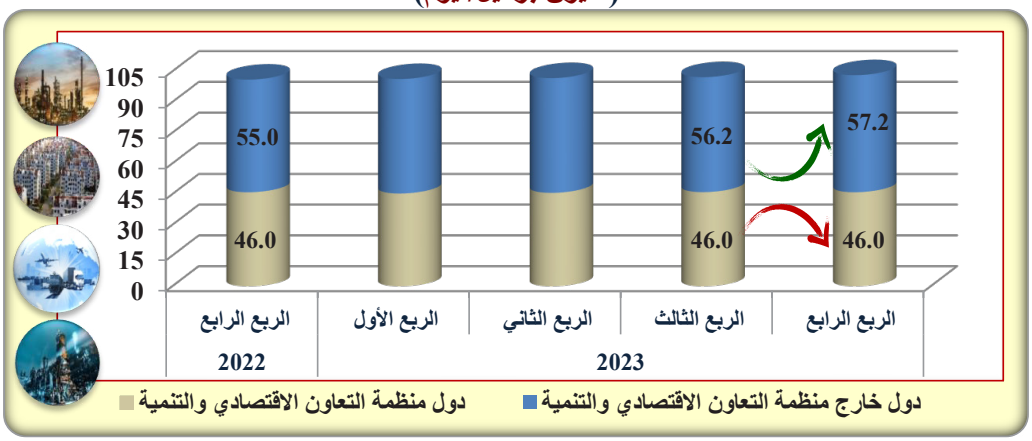

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شـــهدتها مســـتويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الرابع من عام 2023:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الرابع من عام 2023 بحوالي 50 ألف ب/ي، أي بنســـبة 0.1% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، ليبلغ نحو 46 مليون ب/ ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 10 آلاف ب/ي على أساس سنوي.

وضـــمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية انخفض طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 420 ألف ب/ي مقارنة بالربع الســـابق ليصـــل إلى حوالي 24.9 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الانخفاض بشـــكل رئيســـي إلى تراجع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 340 ألف ب/ي، وانخفاض إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 80 ألف ب/ي.

وفي هذا الســياق، انخفض **الطلب الأمريكي** بشـكل ملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2023، متأثراً بانخفاض الطلب المحلي على الغازولين ووقود الطائرات، عقب انتهاء موسـم القيادة الصـيفي، حيث انخفض الطلب الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في 24 نوفمبر إلى ثالث أدنى مستوى له خلال عام 2023 وهو نحو 18.9 مليون ب/ي. كما اســتمر تأثر الطلب على الوقود الصـــناعي – لا ســيما الديزل – سلباً بضعف نشاط التصنيع جراء تشديد السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وانخفض الطلب في **دول أوروبا** خلال الربع الرابع من عام 2023 بحوالي 230 ألف ب/ي مقارنة بالربع الســـابق ليصـــل إلى نحو 13.4 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشـــكل رئيســـي إلى الأداء الاقتصـادي السلبي، مع استمرار ضـعف نشـاط البتروكيماويات ونشـاط التصـنيع – خاصـة في ألمانيا، وذلك في ظل التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد.

في حين ارتفع طلب **دول آســـيا/المحيط الهادئ** بحوالي 590 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثالث من عام 2023 ليصـــل إلى نحو 7.7 مليون ب/ي، بدعم رئيســـي من الانتعاش المطرد للحركة الجوية وزيادة الطلب على المواد الأولية المســـتخدمة في صـــناعة البتروكيماويات (مثل النافتا وغاز البترول المسال) – لا سيما في استراليا وكوريا الجنوبية، ***كما يوضح الجدول (7)***.

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول أسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الرابع 2022		25.0	13.3	7.7	46.0
الربع الأول 2023		24.5	13.1	7.8	45.4
الربع الثاني		25.2	13.5	7.0	45.7
الربع الثالث		25.4	13.6	7.1	46.0
الربع الرابع*		24.9	13.4	7.7	46.0
التغير عن	**الربع الثالث 2023**	**(0.420)**	**(0.230)**	**0.590**	**(0.050)**
	الربع الرابع 2022	**(0.010)**	**0.050**	**(0.030)**	**0.010**

* بيانات تقديرية.
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية** على النفط خلال الربع الرابع من عام 2023 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 1 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.8% على أساس فصلي، ليصل إلى نحو 57.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في **دول أفريقيا** خلال الربع الرابع من عام 2023 بشكل ملحوظ بلغ نحو 470 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 4.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 150 ألف ب/ي على أساس سنوي. بينما انخفض طلب **منطقة الشرق الأوسط** بحوالي 60 ألف ب/ي ليبلغ نحو 8.8 مليون ب/ي خلال نفس الفترة. هذا وقد انخفض طلب **الدول العربية** على النفط بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.5 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل حوالي 13.1% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية خلال الربع الرابع من عام 2023، مرتفعاً بنحو 160 ألف ب/ي على أساس سنوي، ويأتي ذلك عقب تراجع الطلب على المنتجات النفطية المسـتخدمة في قطاع توليد الكهرباء خلال فصـل الصـيف، وانخفاض الطلب على

الغازولين ووقود الطائرات بالتزامن مع انتهاء موسم القيادة والعطلات. وكان لاستمرار انتعاش النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة دوراً في دعم الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الرابع من عام 2023.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2023 بلغ نحو 250 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 31 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

استقر **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 16.4 مليون برميل/يوم. وقد كان هذا الاستقرار بدعم رئيسي من الطلب القوي على المواد الخام المستخدمة في صناعة البتروكيماويات، وارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات – لا سيما خلال عطلة الأسبوع الذهبي في شهر أكتوبر 2023، تزامناً مع الوضع الجيد للنشاط الاقتصادي وقطاع الخدمات. في حين تأثر الطلب الصيني سلباً بانكماش نشاط الصناعات التحويلية خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2023، وانتهاء موسم العطلات، وأزمة قطاع العقارات المستمرة.

أما بالنسبة **للطلب الهندي** – ثاني أكبر محرك لنمو الاقتصاد الآسيوي بعد الصين، فقد ارتفع خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 230 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5.4 مليون برميل/ يوم. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعافي الطلب على الديزل في ظل ارتفاع النشاط الصناعي وبدء موسم الاحتفالات وسط زراعة المحاصيل الشتوية خلال شهر أكتوبر 2023، فضلاً عن قوة الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات – لا سيما النافتا، في حين، تأثر الطلب الهندي سلباً بتراجع الطلب على البيتومين بسبب التباطؤ في نشاط بناء الطرق على خلفية الأمطار الغزيرة والعطلات.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 70 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.7 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، استقر الطلب في **البرازيل** عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ 3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع الطلب القوي على الديزل والغازولين ووقود الطائرات بدعم من

تحسن حركة التنقل والسفر الجوي. وفي المقابل، تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بحوالي 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ 3.7 مليون ب/ ي، متأثراً بتباطؤ النمو الاقتصادي.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط ارتفاعاً ملحوظاً على أساس فصلي، بلغ نحو 320 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، ليصل إلى 5.2 مليون ب/ي. حيث ارتفع **طلب روسيا** على النفط بمقدار 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 4 مليون ب/ي، كما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي، ***كما يوضح الجدول (8)***.

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

	2022	2023				التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2022
الدول العربية :	**7.3**	**7.5**	**7.3**	**7.6**	**7.5**	**(0.100)**	**0.160**
الدول الأعضاء	6.2	6.4	6.2	6.5	6.4	(0.100)	0.160
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.8**	**5.7**	**5.3**	**5.5**	**6.0**	**0.510**	**0.210**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**13.1**	**13.2**	**12.6**	**13.1**	**13.5**	**0.410**	**0.370**
الدول الآسيوية	**29.7**	**30.3**	**31.2**	**30.7**	**31.0**	**0.250**	**1.310**
منها: الصين	15.5	15.5	16.3	16.4	16.4	0.00	0.910
الهند	5.3	5.4	5.4	5.2	5.4	0.230	0.140
الدول الأخرى	8.9	9.3	9.5	9.1	9.2	–	0.260
دول أمريكا اللاتينية	**6.5**	**6.6**	**6.7**	**6.8**	**6.7**	**(0.070)**	**0.160**
منها: البرازيل	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	–	–
الدول الأخرى	3.5	3.6	3.7	3.8	3.7	(0.070)	0.160
دول أوراسيا	**4.9**	**5.1**	**4.9**	**4.9**	**5.2**	**0.380**	**0.320**
منها: روسيا	3.7	3.8	3.7	3.8	4.0	0.170	0.300
دول أوروبا الأخرى	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**0.080**	**0.030**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**55.0**	**55.9**	**56.1**	**56.2**	**57.2**	**1.020**	**2.170**

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الارقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[5]

انخفض إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 55 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.776 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 20 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد ارتفع في نهاية الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.052 مليار برميل، منخفضاً بنحو 27 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 85 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.724 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 7 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين*** بمقدار 21 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.520 مليار برميل (منها 592 مليون برميل من النفط الخام و 928 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 13 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 21 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.251 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 46 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 17 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 431.1 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 10.4 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الثالث من نوفمبر 2023 بأكبر وتيرة في نحو تسعة أشهر، بلغت 13.9 مليون برميل، على خلفية ارتفاع إنتاج النفط الخام وتراجع عمليات تشغيل المصافي إلى أدنى مستوى منذ أوائل عام 2023.

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

في حين انخفض إجمالي ***المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 38 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 820 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 36 مليون برميل على أساس سنوي.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد انخفض بحوالي 23 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 902 مليون برميل (منها 329 مليون برميل من النفط الخام و 573 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 34 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز الانخفاض بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية، تزامناً مع تراجع نشاط مصافي التكرير. في حين تلقت مخزونات النفط الخام دعماً من ارتفاع الواردات من الولايات المتحدة الامريكية في ظل حظر الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً والذي دخل حيز التنفيذ في الخامس من شهر فبراير 2023.

وانخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ*** خلال الربع الرابع 2023 بنحو 11 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 354 مليون برميل (منها 131 مليون برميل من النفط الخام و 223 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 1 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق توازن واستقرار أسواق النفط العالمية. وتجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018 – 2022) خلال الربع الرابع من عام 2023، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 66 مليون برميل خلال شهر أكتوبر 2023، ونحو 62 مليون برميل خلال شهر نوفمبر ونحو 80 مليون برميل خلال شهر ديسمبر، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
(مليون برميل)

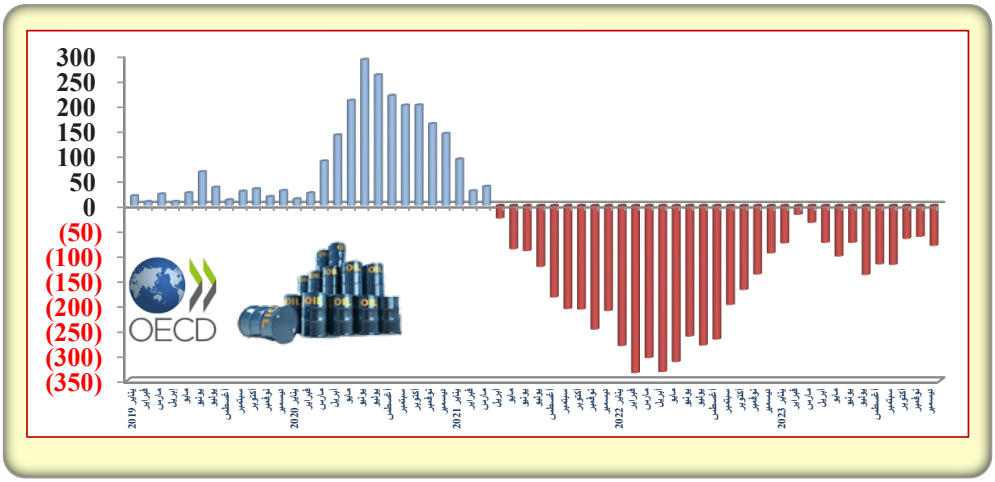

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[6]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع 2023 بمقدار 28 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 3.279 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 10 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** انخفاضاً بنحو 27 مليون برميل خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.055 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 31 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الرابع 2023 بمقدار 42 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.409 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 137 مليون برميل

[6] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 39 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.341 مليار برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي اضطرت العديد من الناقلات إلى تجنب المرور عبر البحر الاحمر، والابحار لمسارات أطول. كما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 68 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

ارتفع ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.507 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 4 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[7] في نهاية الربع الرابع من عام 2023 بنحو 3 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 354 مليون برميل. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في التاسع عشر من أكتوبر 2023 أنها ستصدر طلبات شهرية لشراء النفط من أجل المخزون النفطي الاستراتيجي حتى مايو 2024 على الأقل، وستبدأ بشراء ما يصل إلى 6 مليون برميل للتسليم خلال شهري ديسمبر 2023 ويناير 2024. يأتي ذلك قبل أن تعلن وزارة الطاقة الأمريكية في الثامن من ديسمبر 2023 عن طلب ما يصل إلى 3 مليون برميل من النفط لإعادة ملء المخزون الاستراتيجي خلال شهر مارس 2024. ويعد هذا استمراراً للاستراتيجية المتمثلة في تقديم عروض متسقة تهدف إلى شراء النفط الخام بسعر 79 دولار للبرميل أو أقل.

إجمالي المخزون العالمي[8]

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الرابع من عام 2023 نحو 8.971 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 19 مليون برميل أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 172 مليون برميل أي بنسبة 1.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (16)***.

[7] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[8] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022 – 2023)
(مليون برميل)

المنطقة	2022	2023		التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع*	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2022
الأمريكيتين	**1507**	**1541**	**1520**	**(21)**	**13**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1205	1272	1251	(21)	46
أوروبا	**936**	**925**	**902**	**(23)**	**(34)**
أسيا/ المحيط الهادئ	**353**	**365**	**354**	**(11)**	**1**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2796**	**2831**	**2776**	**(55)**	**(20)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3289**	**3251**	**3279**	**28**	**(10)**
إجمالي المخزون التجاري**	**6086**	**6082**	**6055**	**(27)**	**(31)**
المخزون في البحر	**1546**	**1367**	**1409**	**42**	**(137)**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1511**	**1503**	**1507**	**4**	**(4)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	372	351	354	3	(18)
إجمالي المخزون العالمي	**9143**	**8952**	**8971**	**19**	**(172)**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	60.9	61.3	60.7	(0.6)	(0.2)

* بيانات تقديرية. ** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

الشكل (16)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022-2023)
(مليار برميل)

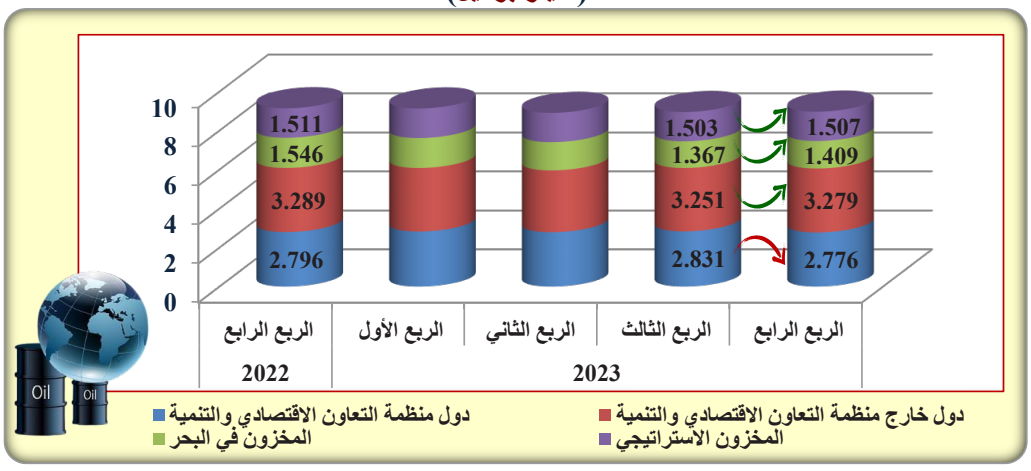

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية*** في نهاية الربع الرابع من عام 2023 قد انخفضت إلى 60.7 يوم من الاستهلاك، مقارنة بمستوى بلغ 61.3 يوم من الاســتهلاك في نهاية الربع الســابق، ونحو 60.9 يوم من الاســتهلاك في نهاية الربع المماثل من العام الماضي.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الرابع من عام 2023، تأثرت أسـعار النفط الخام سـلباً بتوصـل الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا إلى اتفاق تضـمن إصـدار ترخيص مدته سـتة أشـهر يسـمح بمعاملات في قطاع الطاقة – بما في ذلك تصـدير النفط، وإعلان روسـيا رفع جزئي للحظر الذي فرضـته على صـادرات الديزل التي يتم تسـليمها للموانئ عبر خطوط الأنابيب، وتوقع اسـتئناف صـادرات النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي بعد توقف دام ستة أشهر تقريباً. في حين تلقت أسعار النفط الخام دعماً من تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وإمكانية تحولها إلى صراع أقليمي، وفرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على بعض شركات النقل البحري لخرقها مستوى الحد الأقصى لسعر النفط الخام الروسـي البالغ 60 دولار/برميل، وموافقة مجلس النواب الأمريكي على مشـروع قانون لتعزيز العقوبات على قطاع النفط في إيران يشـمل فرض إجراءات على الموانئ والمصـافي التي تعالج النفط المصدر من إيران، مما آثار المخاوف بشأن نقص الإمدادات.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسـعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الرابع من عام 2023. يذكر في هذا السـياق، أن أسـعار النفط الخام قد انخفضـت في شـهر أكتوبر 2023، تزامناً مع ارتفاع مؤشـر الدولار الأمريكي[9] بدعم من مرونة الاقتصـاد الأمريكي وتعافي نشـاط التصـنيع الذي أبقى احتمالات رفع أسـعار الفائدة قائمة وسـط الضـغوط التضـخمية المسـتمرة، وارتفاع عوائد سـندات الخزانة الأمريكية، والتطورات الجيوسـياسـية في منطقة الشـرق الأوسـط التي زادت من الطلب على الدولار

[9] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سـلة من سـتة عملات رئيسـية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسـترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

كملاذ آمن، فضـــلاً عن تجنب الإغلاق الحكومي الجزئي الذي ســـاهم في ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى له في 11 شـهر. وواصـلت أسـعار النفط الخام انخفاضـها خلال شـهري نوفمبر وديسـمبر 2023، رغم تراجع مؤشر الدولار متأثراً بتراجع عوائد سندات الخزانة الأمريكية، وتباطؤ الضـغوط التضـخمية، وضـعف مؤشـرات الاقتصـاد الكلي الرئيسـية، مما سـاعد على تعزيز التوقعات بانخفاض أســعار الفائدة في المدى القريب – لا ســيما في ظل بقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على دون تغيير عند مسـتوى 5.5%. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسـعار النفط والدولار أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقه بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها.

- نشاط المضاربات

لعبت المضـاربات دوراً ملموساً في انخفاض متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2023، على خلفية تزايد عمليات البيع في أسـواق العقود الآجلة وسـط تقلبات متزايدة، لا سـيما خلال شـهر ديسـمبر، وكان ذلك مدفوعاً بالمخاوف المبالغ فيها بشـأن نمو الطلب العالمي على النفط التي أثرت سـلباً على أوضـاع السـوق النفطية. بينما كان لقرارات مجموعة أوبك+ دوراً في تحقيق اسـتقرار وتوازن أسـواق النفط، ومن ثم الحد من نشـاط المضـاربين في الأسـواق الآجلة، التي تزيد اسـتثماراتهم في التقلبات الحادة لأسـعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسـية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيســية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأســباب الرئيســية لاســتمرار الولايات المتحدة الأمريكية في اســتيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسـط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول سـاحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السـيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشـحن البحري والسـكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات

التي تعتمد بشـــكل كبير على وســـائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانســاً، ولذلك تســتمر الولايات المتحدة الأمريكية في اســتيراد وتصــدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشــكل عام تســتخدم مصــافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشـــى مع إمكانيات المعالجة الخاصـــة بها، حيث من غير المجدي اقتصـادياً من الناحيتين المالية والتشـغيلية أن تعتمد المصـافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشـغيل للمصـافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أســـواق المنتجـات النفطيـة المحليـة، ومن ثم ظهرت الحـاجـة إلى أســـواق تصـــدير لجعلهـا قابلة للاســتمرار. وفي الوقت ذاته، يســاعد ارتفاع صــادرات النفط الخام في دعم صــناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***انخفضـــت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 303 ألف ب/ي أى بنسبة 4.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 6.4 مليون ب/ي، وهو مســتوى مرتفع بحوالي 273 ألف ب/ي مقارنة بمســتويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وتجدُر الإشارة إلى تراجع واردات النفط الخام الأمريكية خلال شهر أكتوبر 2023 إلى نحو 6.2 مليون ب/ي وهو أدنى مســتوياتها المســجلة منذ ديســمبر 2022، متأثرة بتراجع الطلب المحلي عقب نهاية موسـم العطلات الصـيفي. وتركز الانخفاض في واردات النفط الخام الأمريكية في الربع الرابع من منطقة الشـرق الأوسـط وغرب أفريقيا وكذلك أمريكا اللاتينية. كما ***انخفضـت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 117 ألف ب/ي أي بنسبة 6.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 1.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 216 ألف ب/ي على أســاس ســنوي. وتجدُر الإشــارة إلى انخفاض واردات المنتجات النفطية الأمريكية خلال الأســبوع المنتهي في 24 نوفمبر 2023 إلى نحو 1.2 مليون ب/ي وهو أدنى مستوياتها المسجلة منذ نهاية شهر سبتمبر 1996، تزامناً مع التراجع الملحوظ في الطلب المحلي.

وعلى جانب الصادرات، ***ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 439 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 415 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية سجلت ثالث أعلى مستوى قياسي لها منذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 بلغ نحو 5.3 مليون ب/ي خلال الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وسط تزايد عمليات شراء النفط الخام الأمريكي من آسيا لتصل إلى متوسط 2.18 مليون ب/ي، وفقاً لبيانات برنامج تتبع السلع التابع لـ S&P Global Commodity Insights في 18 أكتوبر 2023، متجاوزة التدفقات إلى أوروبا التى تسعى لتعويض النفط الخام الروسي الخاضع للعقوبات بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا. وبشكل عام، يعزى ارتفاع صادرات النفط الخام الأمريكية مقارنة بالربع السابق، إلى التراجع في الطلب المحلي، وتوسع الفروقات السعرية بين خام غرب تكساس الأمريكي وخام برنت القياسي وهو ما أدى إلى كونه أكثر جاذبية للمشترين في الأسواق النفطية (تميل الصادرات إلى الارتفاع عندما يتم تداول خام غرب تكساس الأمريكي بخصم يزيد عن 6 دولار/برميل عن خام برنت).

كما ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بحوالي 128 ألف ب/ي، أى بنسبة 2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 6.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 248 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 22 ديسمبر 2023 إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 7.2 مليون ب/ي.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية خلال الربع الرابع من عام 2023. هذا وقد بلغ صافي الصادرات النفطية الأمريكية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 2.7 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 1.7 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 2.1 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الرابع 2022		2.1	11.0	4.5
الربع الأول 2023		2.1	11.1	4.9
الربع الثاني		2.2	11.7	4.8
الربع الثالث		2.7	11.3	4.4
الربع الرابع*		2.0	11.1	4.5
التغير عن	الربع الثالث 2023	**(0.742)**	**(0.202)**	**0.106**
	الربع الرابع 2022	**(0.143)**	**0.145**	**0.016**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الرابع 2022		(4.2)	(0.749)	(0.112)
الربع الأول 2023		(4.1)	(0.733)	(0.361)
الربع الثاني		(3.9)	0.016	(0.344)
الربع الثالث		(4.4)	(0.351)	(0.302)
الربع الرابع*		(4.6)	(0.147)	(0.264)
التغير عن	الربع الثالث 2023	**(0.245)**	**0.204**	**0.038**
	الربع الرابع 2022	**(0.463)**	**0.601**	**(0.152)**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الرابع 2023 بحوالي 202 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.8%، وهو الانخفاض الفصلي الثاني على التوالي، لتصل إلى نحو 11.1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 145 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام بلغت حوالي 11.6 مليون ب/ي خلال شهر أكتوبر 2023، مرتفعة بنسبة بلغت 3.6% مقارنة بالشهر السابق، بدعم من تكثيف مصافي التكرير لمشترياتها من النفط الخام باستخدام الدفعة الرابعة من حصص الاستيراد الجديدة، وتوسع الطلب المحلي على الوقود خلال عطلة الأسبوع الذهبي. وانخفضت واردات النفط الخام في الصين خلال نوفمبر لتصل إلى نحو 10.4 مليون ب/ي، مسجلة أول انخفاض لها على أساس سنوي منذ شهر أبريل 2023، على خلفية ارتفاع مستويات المخزونات، وضعف المؤشرات الاقتصادية (لا سيما في قطاعي التصنيع والبناء)، وتباطؤ طلبيات مصافي التكرير المستقلة في الصين. وعاودت واردات الصين من النفط الخام ارتفاعها خلال شهر ديسمبر 2023، بدعم من قيام الصين بالسماح لمصافي التكرير المستقلة باستخدام حصص الاستيراد لعام 2024 مقدماً، مما أدى إلى رتفاع طلبيات تلك المصافي.

ولا تزال روسيا هي المورد للرئيسي للنفط الخام إلى الصين، حيث بلغ إجمالي تلك الواردات – بما في ذلك الإمدادات عبر خطوط الأنابيب والشحنات المنقولة بحراً – حوالي 2.29 مليون ب/ي في شهر ديسمبر 2023، وفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية. في حين تشير تقديرات شركة "Vortexa Analytics " لتتبع الناقلات، إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام الإيراني خلال شهر أكتوبر 2023 إلى مستوى قياسي بلغ نحو 1.53 مليون ب/ي، حيث أصبح النفط الخام الروسي أكثر تكلفة نسبياً، نتيجة المنافسه على شراءه من مصافي التكرير في الهند. يأتي ذلك قبل أن تتراجع تلك الواردات إلى حوالي 1.22 و1.18 مليون ب/ي خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023 على الترتيب، تزامناً مع تقلص التخفيضات على أسعار النفط الخام الإيراني.

في حين ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بمقدار 65 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع

بحوالي 329 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى جزء من هذا الارتفاع إلى قيام روسيا برفع جزئي للحظر التي أجرته على صادراتها من الغازولين والديزل بهدف تحقيق الاستقرار في السوق المحلية وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الرابع من عام 2023. في حين انخفضت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بنحو 139 ألف ب/ي أو بنسبة 10.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي، منخفضة بمقدار 272 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الحصص المتاحة للتصدير وتقلص هوامش الأرباح للوقود في السوق المحلية.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بشكل طفيف بلغ نحو ألفين ب/ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 11 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 746 ألف ب/ي على أساس سنوي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند من النفط الخام*** في الربع الرابع من عام 2023 بنحو 106 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 16 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم باستيراد المزيد من الوقود لتلبية الطلب المحلي المتزايد خلال موسم الأعياد وفصل الشتاء.

وتواصل مصافي تكرير النفط في الهند سعيها للاستفاده من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم تصديره كوقود إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بأسعار السوق المرتفعة. وقد استمرت روسيا في كونها أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال الربع الرابع من عام 2023، على الرغم من انخفاض واردات الهند من النفط الخام الروسي خلال شهر ديسمبر إلى أدنى مستوياتها في ما يقرب من 11 شهر والتي بلغت حوالي 1.4 مليون ب/ي وفقاً لتقديرات شركة Kpler لتتبع

حركة ناقلات النفط، بسبب القيود المرتبطة بكيفية سداد ثمن الشحنات في ظل تشديد القيود المفروضة على قطاع النفط الروسي.

كما ارتفعت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 37 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 53 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، مدفوعة بزيادة الواردات من غاز البترول المسال والغازولين وزيت الوقود، خلال موسم الأعياد. وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **استقرت صادرات الهند من المنتجات النفطية** تقريباً عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ نحو 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 205 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الرابع من عام 2023 بحوالي 144 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.5% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 136 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

شهد أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** تراجعاً ملحوظاً في الربع الرابع من عام 2023، حيث انخفضت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** بحوالي 910 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 80.7 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.2 مليون ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 530 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 36.2 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى: **أولاً:** تراجع نشاط المصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أكتوبر والنصف الثاني من نوفمبر 2023، متأثراً بضعف هوامش أرباح مصافي التكرير التي قامت بإجراء عمليات الصيانة الموسمية المكثفة[10] وهو ما كان له دور في انخفاض معدل تشغيل تلك المصافي في الأسبوع المنتهي في الثالث من شهر نوفمبر 2023

[10] صيانة مصافي التكرير تُعد جانباً أساسياً في صناعة النفط. ويتضمن ذلك إغلاق وحدات مختلفة داخل المصافي لفحص وإصلاح وتحديث المعدات والبنية التحتية. وتشمل مهام الصيانة النموذجية تنظيف المعدات واستبدالها، والتحقق من التآكل، ومعالجة مشكلات السلامة، وتنفيذ التحديثات التكنولوجية لتعزيز الكفاءة والامتثال البيئي. وتعتبر صيانة المصافي عملية ضرورية لضمان التشغيل الآمن والموثوق للمصافي، لأنها تساعد على منع انقطاع التيار الكهربائي غير المخطط له وتقلل من مخاطر الحوادث. وعادة ما يتم التخطيط للصيانة الروتينية لتتزامن مع فترات انخفاض الطلب، مثل موسم الخريف، لتقليل انقطاع إمدادات الوقود.

إلى 85.2% وهو ثاني أدنى مستوى له خلال عام 2023، يأتي ذلك إلى جانب قيام المصافي بإعادة تشغيل وحداتها عقب إنتهاء عمليات الصيانة بشكل أبطأ من المتوقع لتجنب زيادة مخزونات الغازولين.

ثانياً: انخفاض نشاط مصافي التكرير الأوروبية على خلفية تراجع صادرات الغازولين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا التي تراجع طلبها عقب رفع الدعم عن الوقود – لا سيما خلال شهر أكتوبر 2023، مما أدى إلى تراجع هوامش أرباح مصافي التكرير، خاصة مع إنتهاء موسم العطلات. بينما ارتفع أداء نشاط التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، بدعم من الانتعاش المطرد للحركة الجوية وزيادة الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات – لا سيما في استراليا وكوريا الجنوبية.

انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الرابع من عام 2023، بنحو 380 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 44.5 مليون ب/ ي، يعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط مصافي التكرير في الصين بشكل ملحوظ بلغ حوالي 560 ألف ب/ي. حيث انخفضت إنتاجية **مصافي التكرير الصينية** خلال شهر أكتوبر 2023 إلى نحو 15.05 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض عن المستوى القياسي المسجل في الشهر السابق البالغ نحو 15.48 مليون ب/ي، ويرجع ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى انكماش هوامش أرباح المصافي المحلية وسط تباطؤ نمو الطلب وضعف استهلاك الوقود الصناعي، وتراجع الصادرات مع تجاوز مصافي التكرير لحصص التصدير. وواصلت إنتاجية مصافي التكرير الصينية انخفاضها في شهري نوفمبر وديسمبر إلى نحو 14.48 و14.21 مليون ب/ي على الترتيب بالتزامن مع تباطؤ واردات النفط الخام. والجدير بالذكر، أن الصين أعلنت في أواخر أكتوبر 2023 عن وضع سقف لطاقة تكرير النفط الخام عند 1 مليار طن متري بحلول عام 2025، بهدف تنظيم قطاع التكرير الضخم لديها والحد من انبعاثات الكربون.

وانخفض نشاط **مصافي التكرير في روسيا**، متأثراً بشكل رئيسي بالمخاوف حيال وفرة إمدادات الوقود وسط قيود التصدير (لا سيما في شهر أكتوبر 2023)، واستهداف مصافي التكرير في جنوب روسيا في ظل تنامي التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، واضطرابات الطقس التي وقعت بالقرب من ميناء Novorossiysk الروسي وأوقفت إمدادات خط الأنابيب الرئيسي للتصدير في

كازاخستان بشكل مؤقت، وفي المقابل كان لانتهاء أعمال الصيانة الموسمية وتخفيف القيود على تصدير الوقود دوراً في الحد من تباطؤ نشاط مصافي التكرير الروسية.

واستمر انتعاش نشاط مصافي تكرير النفط في **دول منطقة الشرق الأوسط** بدعم من الطلب المحلي، واعتماد دول أوروبا على صادرات المنطقة من المنتجات النفطية في إطار سعيها لإيجاد واردات بديلة عن المنتجات النفطية الروسية الخاضعة للحظر مُنذ الخامس من فبراير 2023. كما ارتفعت إنتاجية مصافي تكرير النفط الخام في **الهند** بدعم رئيسي من ارتفاع النشاط الصناعي وبدء موسم الاحتفالات وقوة الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات. وارتفعت أيضاً إنتاجية المصافي في أفريقيا، وبشكل نسبي في دول أمريكا اللاتينية، ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (17).***

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2022 – 2023)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2022	2023		التغير عن	
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2022
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**36.0**	**36.7**	**36.2**	**(0.530)**	**0.240**
الأمريكيتين	18.6	19.3	18.6	(0.680)	0.030
أوروبا	11.4	11.7	11.6	(0.130)	0.220
أسيا/المحيط الهادئ	6.0	5.7	6.0	0.280	(0.010)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**43.5**	**44.8**	**44.5**	**(0.380)**	**0.970**
الصين	**14.1**	**15.2**	**14.6**	**(0.560)**	**0.490**
الهند	4.9	5.0	5.1	0.060	0.200
دول الشرق الأوسط	7.4	7.7	7.9	0.150	0.450
روسيا	5.6	5.5	5.4	(0.100)	(0.200)
دول أمريكا اللاتينية	3.3	3.4	3.4	0.020	0.070
أفريقيا	1.7	1.7	1.7	0.060	–
دول أخرى*	6.4	6.4	6.4	(0.010)	(0.040)
الإجمالي العالمي	**79.5**	**81.6**	**80.7**	**(0.910)**	**1.210**

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (17)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

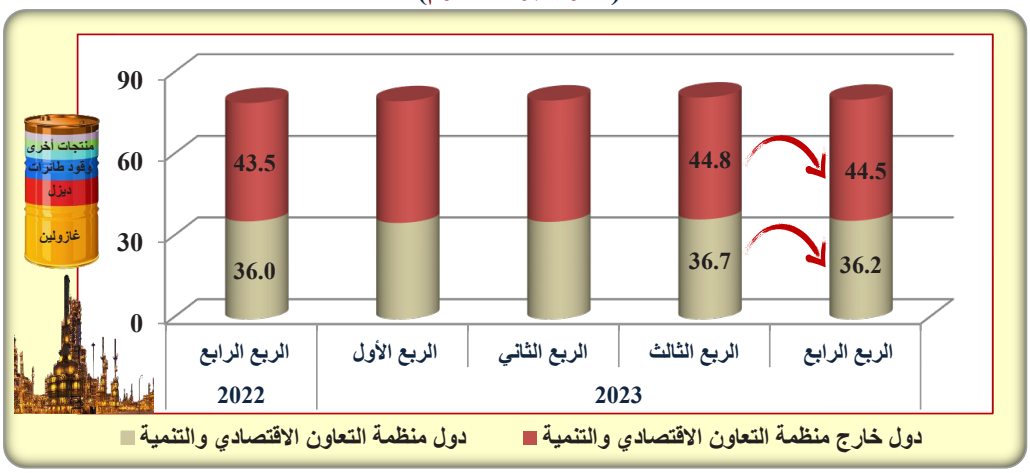

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة والاستثمارات في تحولات الطاقة

ارتفعت القدرة العالمية المضافة للطاقة المتجددة إلى مستوى قياسي جديد خلال عام 2023، حيث ارتفعت القدرة المضافة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنسبة بلغت 38% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى حوالي 470 جيجاوات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى استمرار تسارع نمو القدرة المضافة للطاقة الشمسية لتصل إلى ما يزيد عن 330 جيجاوات خلال عام 2023، وتشير التقديرات إلى استحواذ الصين على أكثر من نصف هذا النمو. في حين تباطأ معدل نمو القدرة المضافة لطاقة الرياح البرية بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة، ولكن على الرغم من ذلك، فقد شهدت ارتفاعاً إلى مستوى يزيد عن 130 جيجاوات للمرة الأولى، ***كما يوضح الشكل (18).***

الشكل (18)
القدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
(جيجاوات/عام)

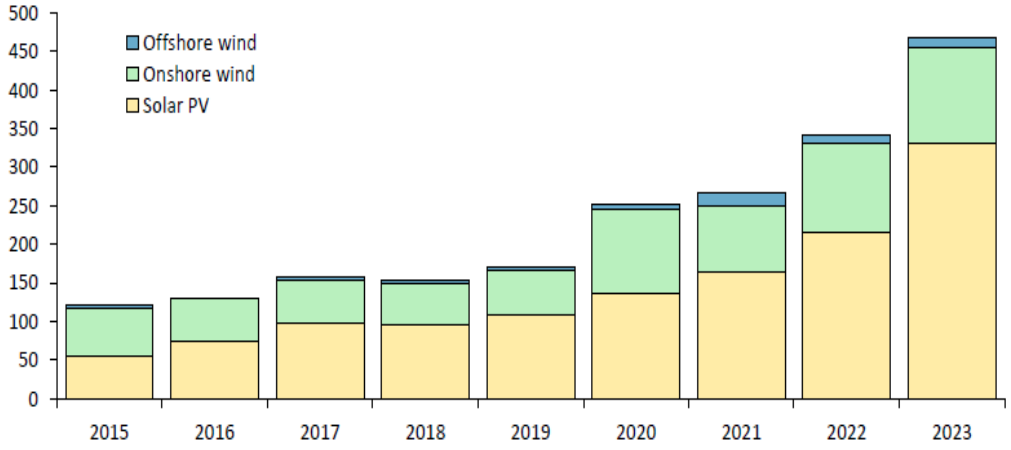

المصدر: RystadEnergy, Renewables & Power Trends Report, January 2024.

ووفقاً للتوزيع الجغرافي، استحوذت آسيا على الحصة الأكبر من إجمالي القدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بلغت حوالي 63% في عام 2023، وقد ظلت هذه الحصة ثابتة نسبياً خلال الأعوام القليلة الماضية. تليها أوروبا بحصة 16%، وأمريكا الشمالية بحصة 13%. وتمثل المناطق الأخرى حوالي 9% فقط من الإجمالي العالمي، ***كما يوضح الشكل (19).***

الشكل (19)
التوزيع الجغرافي للقدرة العالمية المضافة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح
(جيجاوات/عام)

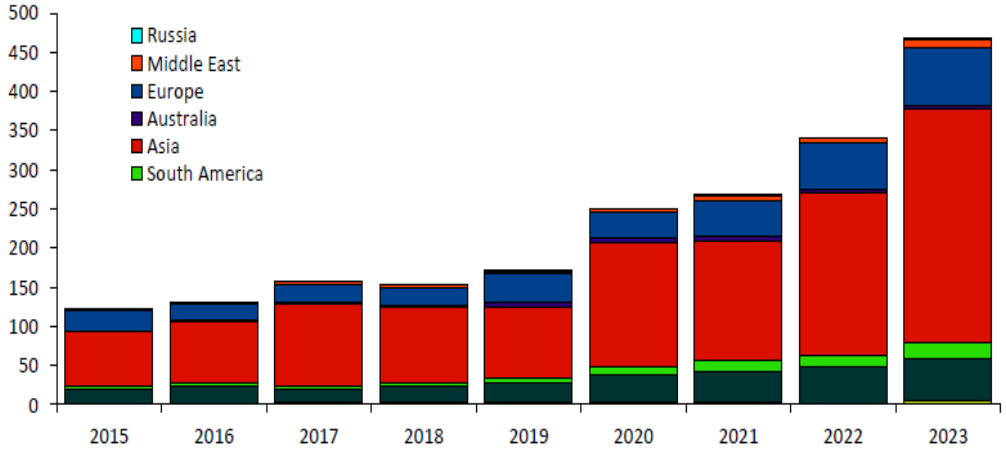

المصدر: RystadEnergy, Renewables & Power Trends Report, January 2024.

وقد اختلفت سلاسل توريد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بشكل ملحوظ في عام 2023. حيث تلقت سلاسل توريد الطاقة الشمسية دعم كبير من الإضافات الهائلة للقدرة التصنيعية في الصين. وفي المقابل، ظلت طاقة الرياح تعاني من مشاكل بسبب ارتفاع التكلفة، وتأخر التصاريح، فضلاً عن المخاوف بشأن ضمان الجودة. وفي هذا السياق، توقف تطوير مشروعي Ocean Wind 1 وOcean Wind 2 قبالة سواحل الولايات المتحدة الأمريكية استجابة لارتفاع التكاليف، لا سيما مع رفع الشركات المصنعة للمعدات الأصلية لمتوسط أسعار البيع للتوربينات خلال العامين الماضيين.

وأشار تقرير "الطاقات المتجددة" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في يناير 2024 إلى أنه من المتوقع زيادة التوسع في قدرات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 62 جيجاوات خلال الفترة (2023 – 2028)، أي بوتيرة تبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف فترة الأعوام الخمس السابقة، ويتوقع استحواذ الطاقة الشمسية الكهروضوئية "PV" على أكثر من 85% من هذا النمو، يأتي ذلك إلى جانب مساهمة طاقة الرياح البرية والطاقة الشمسية المركزة "CPV". وسيتركز أكثر من ثلث النمو في السعودية، تليها الإمارات، والمغرب، وعمان، ومصر والأردن، وتمثل هذه الدول الست نحو 90% من إجمالي النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتُعد المزادات التنافسية هي الحافز الرئيسي لنمو قدرات الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تمثل نحو 35% من هذا النمو. وفي هذا السياق، تجر الإشارة إلى أن كافة دول المنطقة تقريباً نفذت مناقصات حكومية لشراء استثمارات خاصة في مجال الطاقة الكهروضوئية على نطاق المرافق أو طاقة الرياح البرية أو الطاقة الشمسية المركزة، ونظراً لوفرة موارد الطاقة الشمسية ووفورات الحجم الجذابة للمشروعات الكبيرة وظروف التمويل المواتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد نتج عن هذه المناقصات بعضاً من أقل أسعار العطاءات للطاقة الشمسية الكهروضوئية على مستوى العالم.

وسيكون المصدر الرئيسي لنمو قدرات الطاقة المتجددة في المنطقة هي المشروعات الكبيرة المخصصة للتصدير في كل من السعودية وسلطنة عمان والإمارات. وفي الواقع، يمثل الهيدروجين أكثر من 13% من نمو القدرة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بفضل السياسات الحكومية لتحفيز تنمية التجارة. وستوفر موارد الطاقة الشمسية الكبيرة وتوافر الأراضي والبنية التحتية الحالية للموانئ ظروفاً مواتية لشحن الهيدروجين الأخضر الأكبر جاذبية من الناحية الاقتصادية إلى مراكز الطلب في أوروبا وآسيا.

ومن جانب آخر، ارتفعت **الاستثمارات العالمية في تقنيات تحولات الطاقة** في عام 2023 بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 1.8 تريليون دولار، وفقاً لتقرير "اتجاهات الاستثمار في التحول الطاقوي 2024" الصادر عن مؤسسة Bloomberg. تضمن هذا الإجمالي الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، والنقل الكهربائي، والهيدروجين، والطاقة النووية، وشبكات خطوط النقل الكهربائية، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، والصناعات النظيفة، وتوليد الحرارة من الكهرباء.

استحوذ قطاع النقل الكهربائي (المركبات الكهربائية وما يرتبط بها من بنية تحتية للشحن) على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات في تقنيات تحولات الطاقة بلغت 634 مليار دولار مرتفعة بنسبة بلغت 36% مقارنة بعام 2022، تزامناً مع التسارع المستمر في اعتماد السيارات الكهربائية على مستوى العالم. يليه قطاع الطاقات المتجددة (يشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة) بحصة 623 مليار دولار محققاً نمواً بنسبة

8% على أساس سنوي، ثم قطاع شبكات خطوط النقل الكهربائية التي تربط عدد كبير من محطات التوليد بالأحمال على مساحات واسعة بحصة تصل إلى 310 مليار دولار، وقطاع توليد الحرارة من الكهرباء بحصة تصل إلى 63 مليار دولار، وقطاع الصناعات النظيفة بحصة 49 مليار دولار. بينما استحوذت باقي القطاعات (تخزين الطاقة، الطاقة النووية، الهيدروجين، احتجاز الكربون وتخزينه، والشحن النظيف لتحسين كفاءة الطاقة في السفن وتقليل التأثير البيئي) على حصة بلغت حوالي 90 مليار دولار، ***كما يوضح الشكل (20)***.

الشكل (20)
الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للقطاع عام 2023
(مليار دولار)

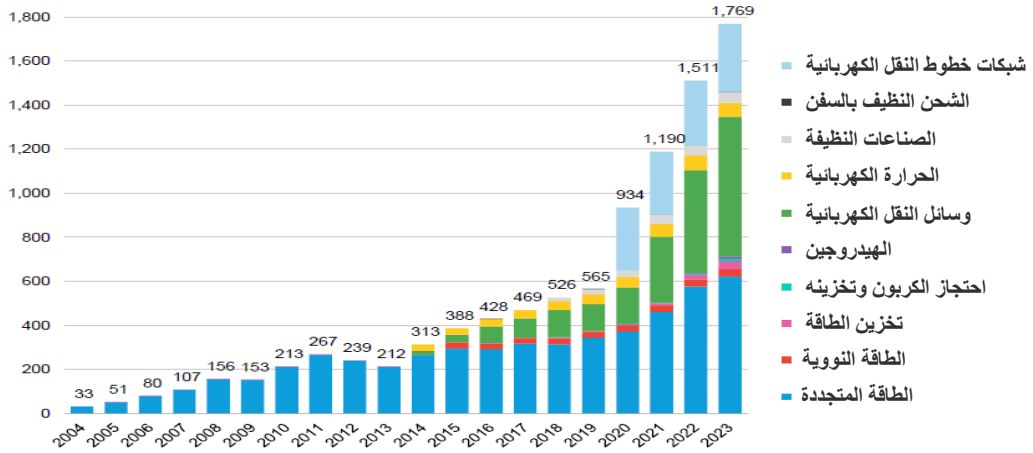

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2024.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي، سجلت **الصين** أعلى مستوى للاستثمارات في مجال تحولات الطاقة خلال عام 2023 بلغ 676 مليار دولار – أي ما يمثل 38% من إجمالي الاستثمارات العالمية، تزامناً مع استمرار انتعاش الاستثمارات في قطاعي الطاقات المتجددة والسيارات الكهربائية. وظلت **الولايات المتحدة الأمريكية** ثاني أكبر وجهة تمويل لتقنيات تحولات الطاقة، باستثمارات بلغت حوالي 303 مليار دولار، وقد أصبحت التأثيرات الإيجابية لقانون خفض التضخم محسوسة، وتقلصت حجم الفجوة في الاستثمارات مع الصين. أما **دول الاتحاد الأوروبي** فقد بلغ إجمالي استثماراتها نحو 341 مليار دولار، ومن ثم فإنها قد تأتي في المرتبة الثانية قبل الولايات المتحدة، إذا تم التعامل معها

كمجموعة واحدة. هذا وقد حافظت ألمانيا على المرتبة الثالثة عالمياً باستثمارات بلغت قيمتها حوالي 95.4 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تنامي سوق السيارات الكهربائية، يليها **المملكة المتحدة** باستثمارات بلغت 73.9 مليار دولار، مما يعني أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة استثمرت مجتمعة أكثر من الصين في عام 2023، وهو وضع لم يكن سائد في عام 2022. وتأتي البرازيل واليابان والهند باستثمارات تزيد عن 30 مليار دولار في كل دولة، ***كما يوضح الشكل (21)***.

الشكل (21)
الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة، وفقاً للدول عام 2023
(مليار دولار)

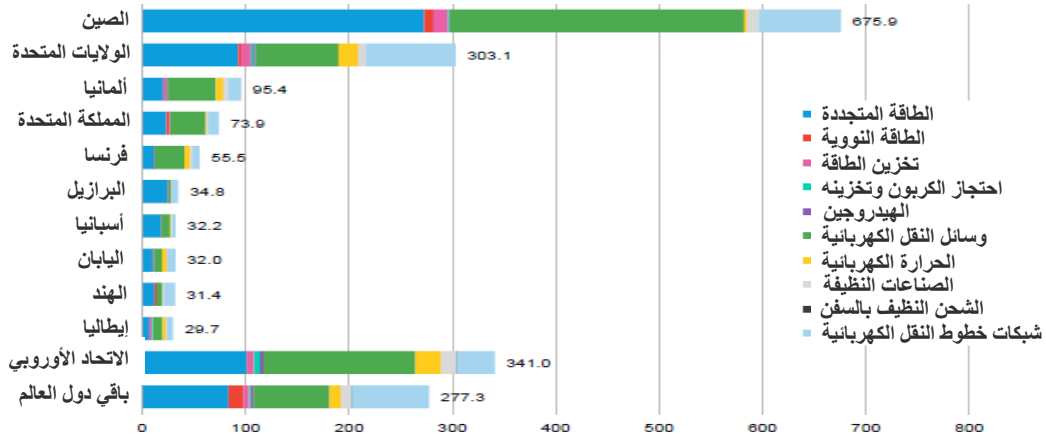

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2024.

وأشار تقرير مؤسسة Bloomberg إلى أنه للمضي قدماً في المسار الصحيح لتحقيق صافي انبعاثات صفرية عالمياً، تحتاج الاستثمارات العالمية في مجال تحولات الطاقة إلى متوسط يبلغ حوالي 4.84 تريليون دولار بين عامي 2024 و2030، أي نحو ثلاثة أضعاف ما تم استثماره خلال عام 2023. يتم توجيه 79% من هذه الاستثمارات إلى قطاع النقل الكهربائي وقطاع الطاقة المتجددة والشبكات الكهربائية، لتتضاعف استثماراتها إلى حوالي 1.81 تريليون دولار و1.32 تريليون دولار و700 مليار دولار سنوياً على التوالي مقارنة بمستويات عام 2023. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال تحولات الطاقة إلى حوالي 6.59 تريليون دولار سنوياً خلال العقد القادم، وإلى ما يقرب من 7.60 تريليون دولار سنوياً خلال العقد الذي يليه، ***كما يوضح الشكل (22)***.

الشكل (22)
الاستثمارات العالمية في تحولات الطاقة في عام 2023،
مقابل الاستثمارات السنوية المستقبلية المطلوبة وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية
(مليار دولار)

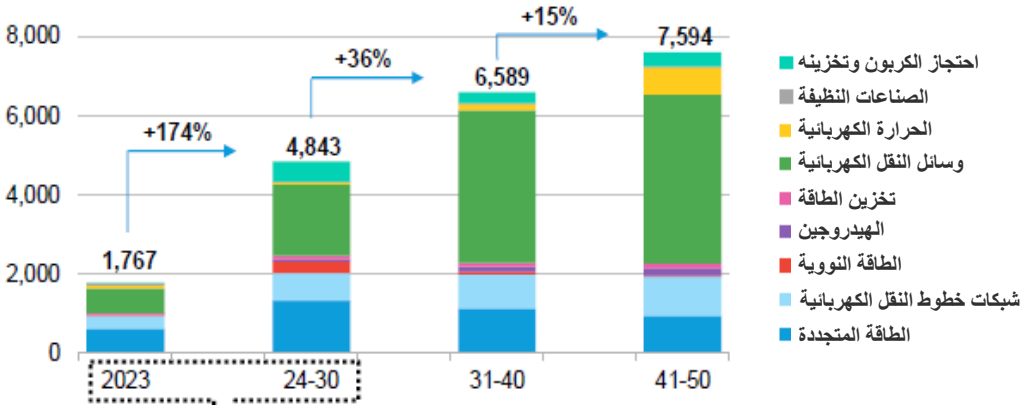

المصدر: Bloomberg, Energy Transition Investment Trends 2024.

رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بظروف وموارد مواتية لإنتاج هيدروجين منخفض الكربون بتكلفة منخفضة نسبياً، بفضل مزيج من الإمكانات العالية للطاقة المتجددة، والمساحات الكبيرة من الأراضي المتاحة، وفرصة الاستفادة من البنية التحتية الحالية للنفط والغاز الطبيعي، والقرب الجغرافي من الأسواق الرئيسية، وهو ما قد يمكنها من الاستحواذ على حصة كبيرة من اقتصاد الهيدروجين المستقبلي. ويشير تقرير "خارطة طريق التدابير التمكينية للهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الصادر مؤخراً عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمتلك القدرة على إنتاج ما يصل إلى حوالي 1088 مليون طن سنوياً من الهيدروجين، وهو ما يعادل نحو 27% من إجمالي إمكانات الإنتاج العالمية. وعلى الرغم من أن الإمكانات التقنية والاقتصادية الفعلية قد تكون مقيدة في الواقع العملي بمجموعة متنوعة من العوامل، مثل جاذبية مناخ الاستثمار، وتوافر القوى العاملة الماهرة، فإنه من المرجح أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات قدرة تنافسية عالية لإنتاج وتصدير الهيدروجين منخفض الكربون، ***كما يوضح الشكل (23)***.

الشكل (23)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - إمكانات تقنية عالية لإنتاج الهيدروجين بحلول عام 2050، (مليون طن/سنوياً)

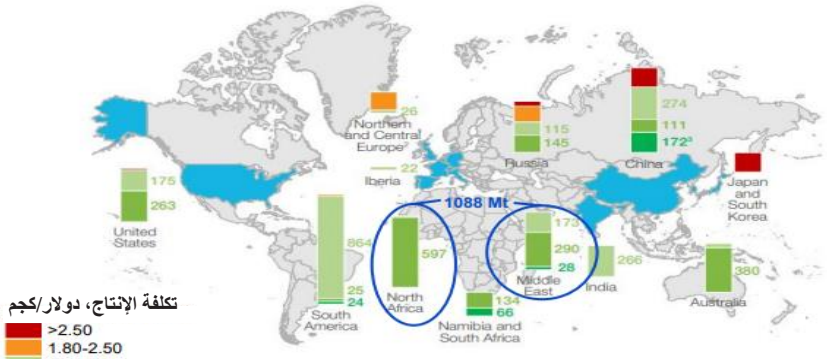

إجمالي إمكانات الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1088
إمكانات الإنتاج العالمية	4050

المصدر: Hydrogen Council.

وسيساهم الهيدروجين في حفاظ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على دورها المهيمن في اقتصاد الطاقة العالمي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الهيدروجين بنحو أربعة أضعاف بحلول عام 2050 ليصل إلى حوالي 388 مليون طن سنوياً، ويتركز في قطاعات توليد الطاقة والطيران وصناعة المواد الكيميائية وصناعة الحديد والصلب، وفق سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لوكالة الطاقة الدولية التي تتوقع بدورها أن يكتسب حجم سوق الهيدروجين العالمي زخماً بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ نحو 9.3% خلال الفترة (2024 – 2030). كما يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الكربون بحلول عام 2050، في مقابل انخفاض حاد في الطلب على الهيدروجين الرمادي المنتج عن طريق معالجة الميثان بالبخار دون استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه (CCS)، بسبب السياسات المناخية الصارمة بشكل متزايد، مثل تعزيز خطط فرض الضرائب على الكربون والتزامات الطاقة النظيفة، ***كما يوضح الشكل (24)***.

الشكل (24)
تطورات الطلب العالمي على الهيدروجين، وفقاً للقطاع حتى عام 2050، (مليون طن/سنوياً)

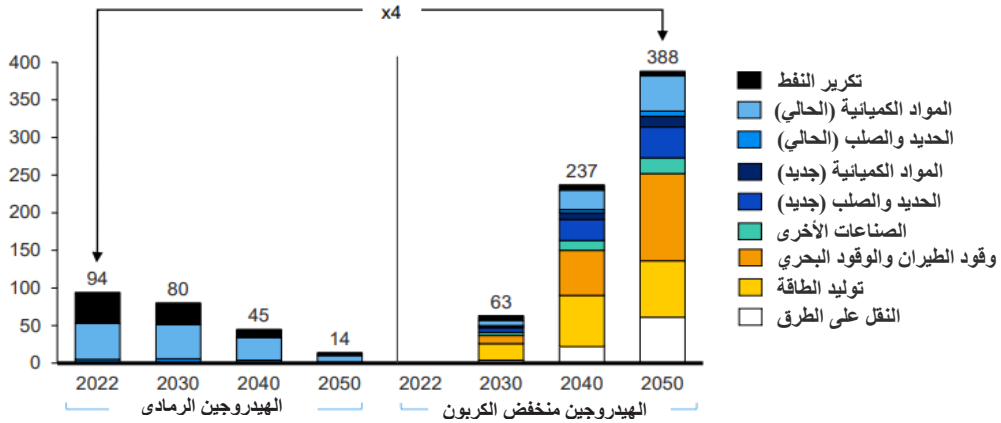

المصدر: IEA, Grand View Research.

والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بموقع استراتيجي مميز يتيح لها تلبية احتياجات الإنتاج لحصة كبيرة من الطلب العالمي المتوقع على الهيدروجين عبر أسواق متعددة، أبرزها أوروبا وآسيا. كما تملك المنطقة العديد من المزايا في سلسلة قيمة الهيدروجين منخفض

الكربون، بما في ذلك توافر الموارد والبنية التحتية القائمة والأسواق المحلية، مما يؤهلها لبناء صناعة الهيدروجين منخفضة الكربون، كما توضح النقاط التالية:

أولاً: إنتاج الهيدروجين، يساعد توافر مصادر الطاقة المتجددة وإمكانية تخزين الكربون على تعزيز مكانة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنتج للهيدروجين منخفض الكربون.

ثانياً: النقل والتوزيع، تساهم كل من البنية التحتية القائمة للموانئ وخطوط الأنابيب المتطورة بشكل كبير، وقدرات التصدير، والموقع الجغرافي، والاتفاقيات الخاصة بالممرات التجارية مثل بيان العمل الصادر مؤخراً بين القطاعين العام والخاص خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) بشأن ممرات التجارة عبر الحدود في مجال الهيدروجين ومشتقات الهيدروجين، في تسهيل عمليات نقل وتوزيع الهيدروجين منخفض الكربون من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثالثاً: الطلب المحلي والتصدير، يمكن أن يساعد استغلال الصناعات المحلية القائمة في تأمين الطلب، إلى جانب الطلب العالمي الناشئ من أوروبا وآسيا في المقام الأول. حيث تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإمكانات سوقية محلية كبيرة للهيدروجين مثل صناعة الأسمدة، و صناعة الحديد والصلب، و صناعة وقود الطائرات. يذكرأن الاتحاد الأوروبي سيمثل السوق الأكثر جدوى لدول شمال أفريقيا، في حين ستكون دول شبه الجزيرة العربية في وضع أفضل لتلبية احتياجات سوق الهيدروجين الآسيوي.

وأشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن هناك ست دول ستقود عملية تطوير الهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي السعودية والإمارات ومصر وقطر وسلطنة عُمان والمغرب، وتتمتع جميع هذه الدول بظروف حالية مواتية لتطوير إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون، بما في ذلك توافر مستوى جيد من البنية التحتية القائمة للبناء عليها، والقوى العاملة الناشئة.

كما أشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الإطار الرئيسي لمبادرة تسريع الهيدروجين النظيف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يواجه ستة عوائق رئيسية يجب التغلب عليها بهدف الوصول إلى سوق هيدروجين متجدد واسع النطاق، وهي كالتالي:

أولاً، ضـمان الوضـوح بشـأن كثافة الكربون والسـلامة والمعايير الفنية والشـهادات لمشـروعات الهيدروجين عبر سلسلة القيمة.

ثانياً، إزالـة عوائق التكلفـة والحواجز التنظيميـة أمـام الإنتـاج ودعم قـابليـة تمويـل مشـروعـات الهيدروجين للمستثمرين.

ثالثاً، التركيز على الابتكار والبحث والتطوير لتحسـين القدرة والتكلفة والكفاءة للمحللات الكهربائية ومصادر الطاقة المتجددة وتقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه.

رابعاً، تعزيز الطلب من خلال مشروعات الهيدروجين الكبيرة لضمان ارتفاع الإنتاج، والاستفادة من الأهداف المحلية والدولية لخلق طلب مستقر وطويل الأجل.

خامساً، تسـريع الوتيرة البطيئة لتوسـع نطاق الهيدروجين وتطويره لدفع وفورات الحجم وتنسـيق النظام البيئي.

سـادسـاً، إزالة العوائق أمام الإنتاج ونشـر الآليات لضـمان الإسـراع في إنشـاء اقتصـاد منخفض الكربون بالهيدروجين.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شـــهد الربع الرابع من عام 2023 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشـــكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

1. الاجتماع الوزاري رقم "36" لمجموعة دول أوبك+

أعلنت دول أوبك+ خلال اجتماعها الوزاري رقم "36" الذي عُقد في 30 نوفمبر 2023، أنه تم الانتهاء من التقييم لمســـتوى الإنتاج لعام 2024 الذي يمكن أن تحققه كل من الكونغو ونيجيريا وأنجولا التي أعلنت انســـحابها من منظمة أوبك في نهاية عام 2023، وذلك على النحو التالي: 277 ألف برميل/يوم، 1.5 مليون برميل/يوم، 1.110 مليون برميل/يوم على التوالي.

كما نوهت منظمة أوبك إلى إعلان العديد من دول أوبك+ عن تخفيضـات طوعية إضـافية يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل/يوم اعتباراً من 1 يناير وحتى نهاية مارس 2024، بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط. ويتم احتساب هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من مستوى الإنتاج المطلوب لعام 2024 وفقاً للاجتماع الوزاري رقم "35" لدول أوبك+، بالإضـــافة إلى التخفيضـــات الطوعية المعلن عنها في أبريل 2023 والتي تم تمديدها حتى نهاية عام 2024، ***على النحو الموضح في الجدول (13)***.

وتم الإعلان عن هذه التخفيضـــات الطوعية الإضـــافية من قبل: الســـعودية (1 مليون ب/ي)، والعراق (223 ألف ب/ي)، والإمارات (163 ألف ب/ي)، والكويت (135 ألف ب/ي)، وكازاخستان (82 ألف ب/ي)، والجزائر (51 ألف ب/ي)، وعمان (42 ألف ب/ي). إضـــافة إلى الخفض الطوعي الذي أعلنته روسـيا بمقدار 500 ألف ب/ي يشـمل (300 ألف ب/ي من النفط الخام و200 ألف ب/ي من المنتجات المكررة). ومن أجل دعم استقرار السوق النفطية، سيتم بعد ذلك إعادة تلك التخفيضـات الطوعية تدريجياً وفقاً للظروف السائدة في السوق النفطية.

الجدول (13)
إنتاج مجموعة دول أوبك+ الشهري المستهدف خلال الربع الأول 2024
(ألف برميل/يوم)

	مستوى الإنتاج خلال عام 2024	التخفيضات الطوعية في أبريل 2023	التخفيضات الإضافية الطوعية في نوفمبر 2023	مستوى الإنتاج خلال الربع الأول 2024
السعودية	10478	-500	-1000	8978
العراق	4431	-211	-223	3997
الامارات	3219	-144	-163	2912
الكويت	2676	-128	-135	2413
نيجيريا	1500			1500
الجزائر	1007	-48	-51	908
الكونغو	277			277
الجابون	177	-8		169
غينيا الاستوائية	70			70
دول أوبك - 9	**23835**	**-1039**	**-1572**	**21224**
روسيا	9828	-500	-500	8828
المكسيك	1753			1753
كازاخستان	1628	-78	-82	1468
أنجولا	1110			1110
عُمان	841	-40	-42	759
أذربيجان	551			551
ماليزيا	401			401
البحرين	196			196
جنوب السودان	124			124
بروناي	83			83
السودان	64			64
دول خارج أوبك -11	**16579**	**-618**	**-624**	**15337**
مجموعة دول أوبك+	**40414**	**-1657**	**-2196**	**36561**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط

تسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط – بما في ذلك استهداف بعض السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر منذ شهر نوفمبر 2023 – في تحول مسارات التجارة العالمية، حيث بدأت السفن تتجنب المرور عبر مضيق باب المندب – وهو نقطة عبور هامة للنفط والغاز الطبيعي، حيث مثل خلال النصف الأول من عام 2023 نحو 12% من تجارة النفط المنقولة بحراً و8% من تجارة الغاز الطبيعي المسال. كما أضطرت بعض السفن التي تعبر بين قارتي أوروبا وآسيا عبر قناة السويس إلى تغيير مسارها الذي كان يتم عبر مضيق باب المندب – الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، ***كما يوضح الشكل (25)***.

الشكل (25)
تدفقات الطاقة العالمية عبر مضيق باب المندب، (2020- 2023)
(مليون برميل/يوم)

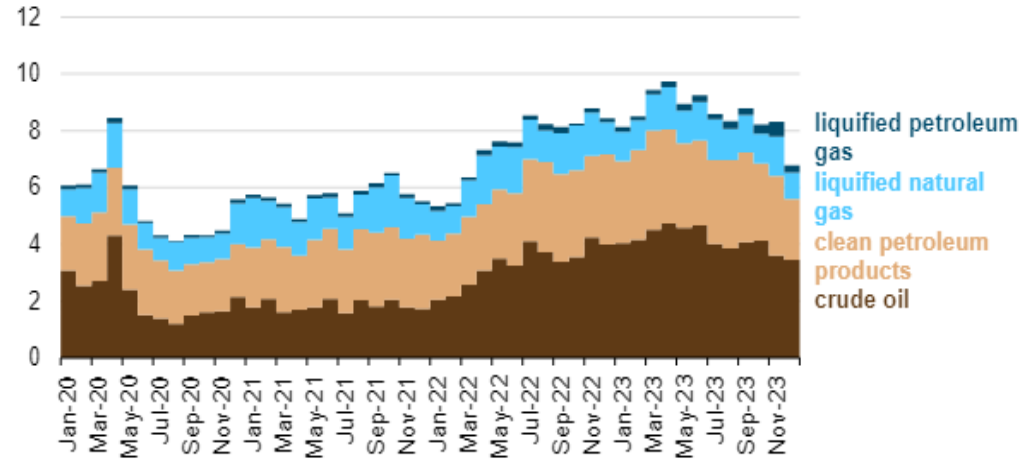

ملاحظة: تشمل المنتجات البترولية النظيفة البنزين ونواتج التقطير والديزل ووقود الطائرات والنافتا والديزل الحيوي.
المصدر: Vortexa.

ومن ثم أصبحت السفن التجارية – بما في ذلك ناقلات النفط والغاز – تسلك مسارات أضافت وقتاً أطول وأعلى تكلفة كمرورها عبر طريق رأس الرجاء الصالح، اعتماداً على وجهة هذه السفن. فعلى سبيل المثال، كانت السفن التجارية تقطع مسارها من الخليج العربي إلى مركز تجارة النفط (Amsterdam-Rotterdam-Antwerp) عبر قناة السويس في نحو **19 يوماً**، وعندما تسلك

السفن طريق رأس الرجاء الصالح، تستغرق الفترة الزمنية نحو **35 يوماً** للوصول إلى نفس الوجهة. وبالنسبة لشحنات المنتجات النفطية التي تغادر ساحل الخليج الأمريكي وتتجه نحو آسيا، فقد كانت السفن تمر عادة عبر قناة بنما في رحلة تستغرق شهر تقريباً، وبسبب الجفاف المستمر في قناة بنما، بدأت ناقلات الغاز الكبيرة جداً (VLGCs) التي تحمل البروبان والبيوتان في المرور عبر قناة السويس لترتفع الفترة الزمنية إلى حوالي 44 يوم إلى ميناء Chiba في اليابان، أما الآن فبعض تلك الناقلات تسلك طريق رأس الرجاء الصالح، مما يستغرق وقتاً أطول يصل إلى حوالي 48 يوم، ***كما يوضح الشكل (26).***

الشكل (26)
بعض مسارات الشحن التجارية خلال شهر يناير 2024

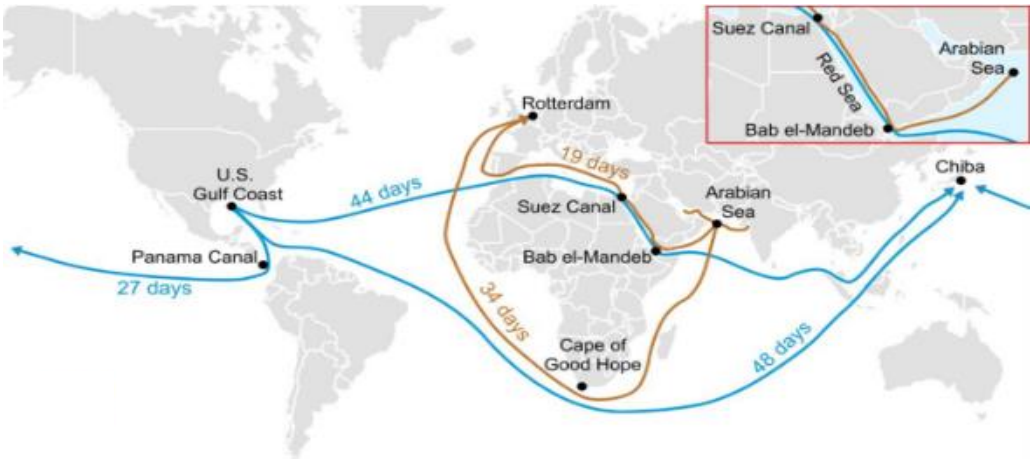

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية باستخدام حسابات من Vortexa.

تطورات تدفقات النفط والمنتجات النفطية والغاز عبر مضيق باب المندب

تباطأت تدفقات النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي تمر عبر مضيق باب المندب منذ شهر نوفمبر 2023، حيث تراجعت تدفقات النفط الخام عبر مضيق باب المندب في شهر ديسمبر 2023 بحوالي 18% مقارنة بمتوسط تدفقاتها خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2023، كما انخفضت أيضاً تدفقات المنتجات النفطية عبر مضيق باب المندب بنسبة 30% خلال نفس الفترة، وتم تداول كميات أقل بنسبة 24% من الغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي،

انخفض متوسط سبعة أيام لحجم التجارة العالمية عبر مضيق باب المندب في السادس من شهر فبراير 2024 بنسبة 67.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ***كما يوضح الشكل (27)***.

الشكل (27)
حجم التجارة العالمية عبر مضيق باب المندب

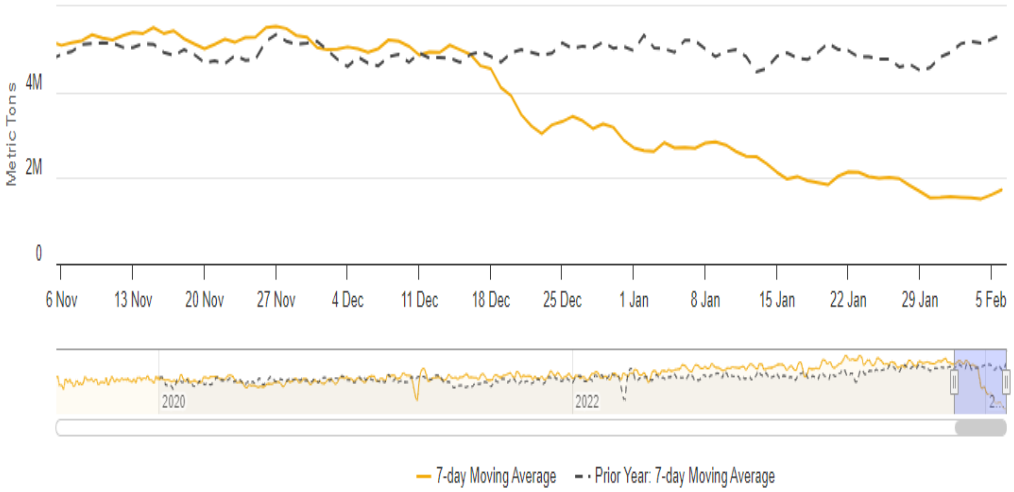

المصدر: صندوق النقد الدولي IMF PORT WATCH.

كما أشار تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الصادر عن صندوق النقد الدولي في نهاية شهر يناير 2024، إلى أن تصاعد الوضع الأمني في البحر الأحمر أثار مخاوف حيال تأثير التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط على التجارة وتكاليف الشحن، تزامناً مع إعلان عدد من شركات الشحن الكبرى تحويل مسار شحناتها عبر طرق ملاحية بديلة، مما قد تكون له تداعيات محتملة على سلاسل الإمدادات العالمية وتجارة السلع الأولية. وخلال النصف الأول من عام 2023، بلغ حجم تدفقات التجارة عبر قناة السويس حوالي 12% من التجارة العالمية، بما في ذلك 30% من حركة الحاويات العالمية، وما بين 10% إلى 15% من عمليات الشحن البحري العالمية، و8% من شحنات الغاز الطبيعي المسال العالمية. ولكن حتى 21 يناير 2024، تراجع حجم عمليات الشحن عبر قناة السويس على أساس تراكمي خلال 10 أيام بما يقرب من 50% مقارنة بالعام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تكاليف الشحن عبر المسارات التي تربط بين أوروبا/ البحر الأبيض المتوسط والصين بما يزيد على 400% منذ منتصف نوفمبر 2023، مما يعكس على

الأرجح مزيجاً من ارتفاع تكلفة التأمين في ظل تفاقم المخاطر الأمنية وزيادة تكلفة النقل بسبب استخدام طرق ملاحية أطول، ***كما يوضح الشكل (28)***.

الشكل (28)
تأثير الاضطرابات في البحر الأحمر على أسعار/ أحجام الشحن
(المؤشر: 1 أكتوبر 2023 = 100)

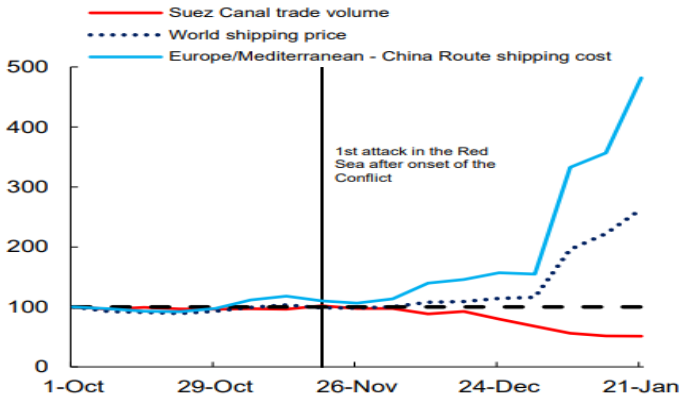

المصدر: Bloomberg Finance L.P و IMF PORT WATCH وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

هذا وقد انخفضت إيرادات قناة السويس التي تُعد أقصر طريق بحري يربط بين آسيا وأوروبا بنسبة 46.8% لتصل إلى نحو 428 مليون دولار خلال شهر يناير 2024، مقارنة بنحو 804 مليون دولار خلال شهر يناير 2023، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن هيئة قناة السويس المصرية، التي أظهرت أيضاً انخفاض عدد السفن المارة عبر القناة إلى 1362 سفينة خلال شهر يناير 2024، مقابل 2155 سفينة خلال شهر يناير 2023، أي بنسبة انخفاض بلغت 36%، على خلفية تصاعد التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر. وتُعد جمهورية مصر العربية، على وجه الخصوص، الأكثر عرضة لتداعيات التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تبلغ مساهمة رسوم قناة السويس في عائدات ميزان المدفوعات وإيرادات المالية العامة حوالي 2.2% و1.2% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب (السنة المالية 2023/2022)، وفقاً لصندوق النقد الدولي.

وقد أدى التغيير في مسار طرق التجارة العالمية إلى حدوث ضغوط تصاعدية على أسعار الشحن بالناقلات بسبب ارتفاع تكاليف الوقود ونقص عدد الناقلات المتاحة، كما يتوقع أن يكون له عواقب اقتصادية وتحديات لوجستية على شركات الشحن في المدى المتوسط. فعلى سبيل المثال،

تستهلك ناقلة الغاز الكبيرة جداً (VLGC) ما يقرب من 30 إلى 35 ألف دولار من الوقود يومياً، في حالة استخدام وقود السفن عالي الكبريت بمتوسط أسعار عام 2023. وبالإضافة إلى تكاليف الوقود، تتطلب الرحلة الأطول المزيد من السفن للحفاظ على نفس جدول التسليم، كما أن العدد القليل من السفن المتاحة ساهم بشكل كبير في ارتفاع أسعار الناقلات وتكاليفها. شهدت أسعار الشحن لناقلات المنتجات النفطية للمسارات التي تعبر مضيق باب المندب وقناة السويس ارتفاعاً في شهر ديسمبر 2023 بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في البحر الأحمر، وفقًا لشركة Argus Freight، حيث بلغ متوسط الزيادة في أسعار الناقلات التي تمر عبر البحر الأحمر 20% مقارنة بالشهر السابق. وكانت ناقلات المنتجات النفطية المتجهة من الساحل الغربي للهند إلى المملكة المتحدة هي الأكثر زيادة بنسبة 23%، بينما كانت الناقلات المتجهة من الخليج الشرق الأوسط إلى المملكة المتحدة هي الأقل زيادة بنسبة 16%. ولم تتغير أسعار الشحن لناقلات النفط الخام عن الأسعار المرتفعة في شهر نوفمبر 2023، ***كما يوضح الشكل (29)***.

الشكل (29)
المعدلات الأسبوعية لأسعار شحن المنتجات النفطية، (يناير 2023 – يناير 2024)
(دولار/ طن متري)

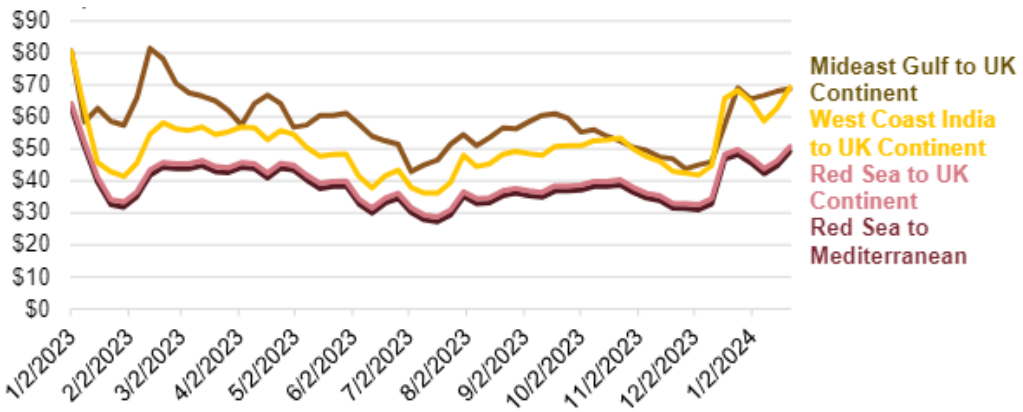

المصدر: Argus Freight.

ومن المتوقع أن تضيف أي أقساط تأمين جديده يتم إصدارها لطرق البحر الأحمر حوالي 1 دولار للبرميل أو أكثر إلى تكاليف الشحن، وفقًا لشركة S&P Global Commodity Insights. مما قد يؤدي إلى توسيع الفروقات في أسعار النفط الخام بين المناطق المختلفة. يذكر أن معدلات

التأمين تصل في العادة إلى 0.6% من قيمة الشحن، لكنها قد تصل حالياً إلى 2%. بالإضافة إلى ذلك، تفرض شركات التأمين على البضائع ضريبة إضافية على مخاطر الحرب، مما يزيد من تكاليف الشحن عبر قناة السويس.

بشكل عام، على الرغم من أنه من غير المتوقع أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط إلى تغيير دائم لمسارات حركة تجارة الطاقة العالمية، إلا أنها تمثل تهديداً لتدفقات النفط والغاز الطبيعي العالمية، خاصة إذا ما امتدت تلك التوترات إلى مضيق هرمز – الذي مر عبره حوالي 20.5 مليون برميل من النفط يومياً في المتوسط خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر سبتمبر 2023، أي ما يعادل 20% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، وفقاً لشركة Vortexa، حيث ستكون التداعيات على الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي كبيرة، وستضطر مصافي تكرير النفط الخام إلى الاعتماد على الإمدادات المحلية كل ما كان ذلك ممكناً.

يذكر أن أسعار النفط الخام الآجلة قد تأثرت بشكل محدود بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت ارتفاعاً لفترة زمنية قصيرة بسبب زيادة التقلبات الناجمة عن بداية التوترات في السابع من أكتوبر 2023، ولكن سرعان ما تراجعت الأسعار، ***كما يوضح الشكل (30)***.

الشكل (30)
أسعار النفط الخام الآجلة خلال الفترة (مارس 2023 – فبراير 2024)

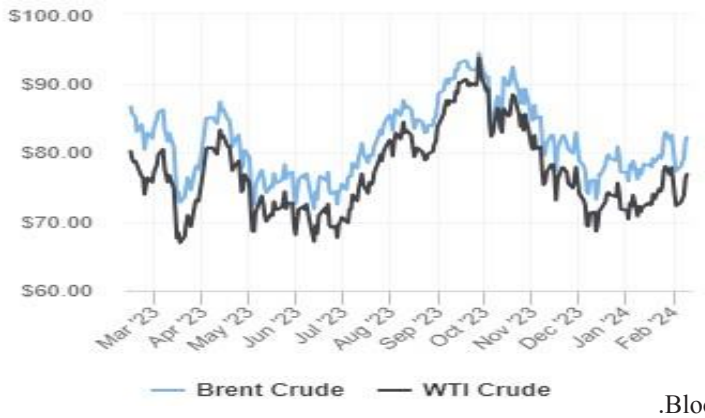

المصدر: Bloomberg.

هذا وقد حذر صندوق النقد الدولي مؤخراً من أن تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية يمكن أن يتعرض للخطر بسبب التوترات الجيوسياسية في البحر

الأحمر، التي قد تؤدي إلى تكرار اضطرابات سلاسل الإمدادات العالمية ويغذي التضخم مرة أخرى، حيث تسببت التوترات الجيوسياسية في تأخيرات للمصنعين وتجار التجزئة في مختلف أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، أعلن مصنع تسلا للسيارات الكهربائية في ألمانيا عن إغلاق معظم إنتاجه لمدة أسبوعين، بسبب نقص في المكونات ناتج عن تأخر في عمليات التسليم جراء التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر. ومع ذلك، فإن التأثير الأكبر على الأسعار سيكون بالنسبة للسلع ذات القيمة المنخفضة التي تعتمد على الشحن منخفض التكلفة. كما حذر صندوق النقد الدولي من أنه في حال تفاقم تلك التوترات الجيوسياسية، يمكن أن ترتفع المخاطر المحيطة بطرق التجارة الأخرى، ولا سيما شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد تمتد إلى الشحن الجوي، كذلك يمكن تشديد العقوبات أو القيود التجارية الأخرى، مما يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات في تدفقات التجارة وسلاسل الإمداد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشهد تكلفة الشحن ارتفاعاً إضافياً حال استمرار الاضطرابات وقيام شركات الشحن بتحويل جزء كبير من تجارتها إلى طرق بديلة ذات مسافة أطول، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوقود وتكاليف التشغيل.

3. تخفيف العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة في فنزويلا

قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية في الثامن عشر من شهر أكتوبر 2023 برفع معظم العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة في فنزويلا لمدة ستة أشهر، مما يمهد الطريق أمام عودة صادرات النفط الخام الثقيل والحامض الذي تنتجه فنزويلا إلى السوق النفطية. وكان هذا النوع من النفط الخام يعاني من نقص في الإمدادات وشهد ارتفاعاً كبيراً في الأسعار خلال الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي نقص الاستثمار الذي شهده قطاع الطاقة في فنزويلا على مدى الاعوام الماضية، إلى الحد من نمو إنتاج النفط الخام في فنزويلا إلى أقل من 200 ألف ب/ي بحلول نهاية عام 2024، مما يتطلب المزيد من الوقت والاستثمار لتحقيق نمو إضافي، وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

هذا وقد توقفت واردات النفط الخام الأمريكية من فنزويلا بعد فترة قصيرة من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على شركة النفط الحكومية Petróleos في يناير 2019. يأتي ذلك قبل أن تخفف تلك العقوبات في نوفمبر 2022، عندما تم منح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إعفاءات لشركة Chevron حتى تتمكن من استئناف تصدير النفط الخام من عمليات مشروعها

المشترك في فنزويلا إلى مصافي التكرير الواقعة على ساحل الخليج الأمريكي التي تُعد مناسبة تماماً لاستقبال النفط الخام الثقيل الذي تنتجه فنزويلا، واستؤنفت تلك الصادرات بالفعل في يناير 2023.

الجدير بالذكر أن إنتاج فنزويلا من النفط الخام انخفض من نحو 3.2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى نحو 735 ألف ب/ي في سبتمبر 2023. وبالمثل، انخفضت الواردات الأمريكية من النفط الخام الفنزويلي، حيث تراجعت من 1.3 مليون ب/ي في عام 2001 إلى نحو 510 ألف ب/ي في عام 2018، ثم توقفت في يونيو 2019، قبل استئنافها بموجب تخفيف محدود للعقوبات في يناير 2023، لتصل إلى نحو 147 ألف ب/ي في نوفمبر 2023، ***كما يوضح الشكل (31)***.

الشكل (31)
متوسط الإنتاج الشهري من النفط الخام في فنزويلا (2000 –2023)،
(مليون ب/ي)

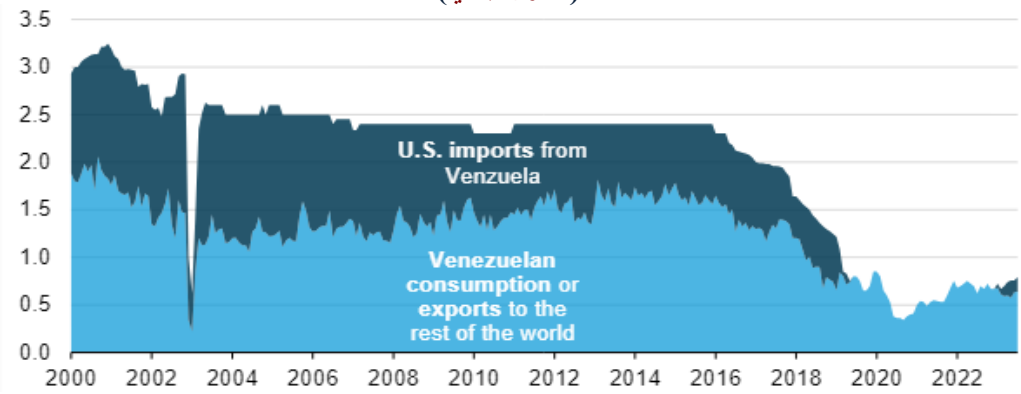

المصدر: U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook.

وقد وأدى نقص المواد الضرورية لمعالجة النفط الثقيل في فنزويلا، إلى انخفاض الإنتاج. وسيسمح رفع العقوبات بزيادة الواردات من تلك المواد، مما قد يعزز الإنتاج قليلاً. ومن المتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من نمو الإنتاج على المدى القريب من المشاريع المشتركة لشركة Chevron. كما يمكن لشركات النفط الأخرى أيضاً أن تزيد الإنتاج بمقدار 50 ألف ب/ي على المدى القريب. ونتيجة لذلك، يمكن أن يرتفع إجمالي إنتاج فنزويلا من النفط الخام إلى حوالي 900 ألف ب/ي بحلول نهاية عام 2024. وسوف تستغرق الزيادات الإضافية في إنتاج فنزويلا من النفط الخام وقتاً أطول، حيث عانت من عدم القدرة على الوصول إلى رأس المال والصيانة المنتظمة لفترة طويلة، ولا تزال إمكانية تحقيق المزيد من النمو في الإنتاج غير مؤكدة إلى حد كبير نظراً للحاجة إلى استثمارات كبيرة.

سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ

1. مخرجات قمة المناخ "COP28"، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة[11]

عُقدت **الدورة الـ 28 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ** في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2023، وتوصل المشاركون في المؤتمر – الذين يمثلون نحو 200 دولة – إلى عدة نتائج غير مسبوقة، وتم التوصل إلى اتفاقات وتعهدات مالية استثنائية في نوعها من شأنها رسم خارطة طريق وخطة عمل تسهم في تمكين العمل المناخي العالمي باتفاق عادل ومنصف، بما يسهم في الحد من تداعيات تغير المناخ وحفظ حقوق الأجيال القادمة بمستقبل آمن ومستدام. **وفيما يلي لمحة عن أهم مخرجات قمة المناخ (COP28):**

- تضمنت فعاليات المؤتمر إلقاء الضوء على المخاطر الناجمة عن الاضطرابات الجيوسياسية التي تهدد الاستقرار العالمي، والنمو السريع للطاقة المتجددة المنخفضة التكلفة، والابتكارات المنخفضة الانبعاثات، والمخاوف المتعلقة بضمان أمن الطاقة، وتفاقم الكوارث المناخية واستمرار أزمة الغذاء، والدعم العام غير المسبوق للعمل المناخي، إضافة إلى قِلة الدعم الموجه للدول الأكثر تعرضاً لتداعيات تغير المناخ، ومتابعة تفعيل ترتيبات تمويل صندوق الخسائر والأضرار، الذي انتهت فعاليات قمة العمل المناخي "COP 27" إلى الاتفاق عليه.

وركزت خطة عمل المؤتمر على أربعة أهداف رئيسية، هي: **أولاً**، تسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة. **ثانياً**، تطوير آليات التمويل المناخي. **ثالثاً**، الحفاظ على البشر وتحسين الحياة وسُبل العيش. **رابعاً**، دعم الركائز السابقة من خلال احتواء جميع الدول النامية والمتقدمة بشكل تام، بما ينعكس بالضرورة على أهداف التنمية المستدامة.

واعتمد المؤتمر على أربعة محاور عامة تدعم فاعلية تنفيذ خطط الاستدامة ومواجهة التغيرات المناخية وهي: **أولا، التكنولوجيا والابتكار**، التأكيد على دور التكنولوجيا باعتبارها عاملاً رئيسياً في الانتقال العالمي نحو الطاقة المتجددة وتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الغازية. **ثانياً، التمويل**، حسم قضية الحاجة الملحة لتوفير التمويل لمكافحة التغير المناخي، مع التركيز على ضرورة

[11] المصادر: COP28 Website، ومؤسسة Bloomberg، والأمم المتحدة، ومؤسسة إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية.

زيادة الاستثمارات السنوية في حلول المناخ. **ثالثاً، الشمول،** خلق عملية شاملة تتيح مشاركة جميع الأطراف، ما يساعد على تحفيز الابتكار وتمكين المجتمعات من إحداث تغييرات مستدامة. **رابعاً، المجتمعات في الخطوط الأمامية،** التركيز على دعم المجتمعات التي تتأثر بشكل مباشر بتغير المناخ، خاصة الدول النامية الأكثر ضعفاً.

- **تفعيل صندوق الخسائر والأضرار:** تم الإعلان عن تفعيل صندوق الخسائر والأضرار المتفق على إنشائه سابقاً خلال قمة العمل المناخي "COP 27" لعام 2022، لتعويض الدول الأكثر تضرراً من تغير المناخ، وتخفيف التوترات المتعلقة بالتمويل. وبلغ إجمالي المساهمات المقدمة حوالي 726 مليون دولار.
- **الإعلان عن مساهمات مالية غير مسبوقة:** تم حشد نحو 83.9 مليار دولار من التمويلات المالية تجاه العمل المناخي، ما يمثل تحولاً لحقبة جديدة من التعاون العالمي بشأن تغير المناخ. وتتضمن هذه التمويلات تعهدات هي الأولى من نوعها على الإطلاق، تشمل التحول في النظم الغذائية وقطاع الصحة، بجانب إعلانات تتعلق بالطاقة المتجددة وكفاءتها، ومبادرات تهدف إلى إزالة الكربون من الصناعات الثقيلة. ومن بين أهم تلك التعهدات، إعلان البنك الدولي عن زيادة تمويل المناخ ليمثل 45% من إجمالي قروضه، أي بزيادة سنوية تبلغ نحو 9 مليار دولار. كما أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة صندوقاً لتحفيز التمويل المناخي بقيمة 30 مليار دولار، يهدف إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030، كما تم تخصيص 150 مليون دولار من دولة الإمارات لحل المشاكل المتعلقة بنقص الموارد المائية، وحلول الأمن المائي في المجتمعات الفقيرة.
- **التوافق بشأن إعلان الإمارات للزراعة المستدامة:** وقعت نحو 153 دولة على إعلان الإمارات بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي، ما يسهم في بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وتعزيز النظم الغذائية، وخفض الانبعاثات العالمية، والمساعدة في الكفاح العالمي ضد الجوع. وقد تجاوزت المبالغ الجديدة التي تم التعهد بها لمكافحة المناخ في نظام الغذاء العالمي حوالي 7 مليار دولار، وتم الوعد بالتمويل لمساعدة المزارعين على الحد من بصمتهم والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الابتكار والزراعة المتجددة.

- **الاهتمام بتطوير قطاع الصحة لمواجهة التغيرات المناخية:** تم إقرار إعلان الإمارات بشأن المناخ والصحة من قبل نحو 141 دولة، حيث تم التعهد بمبلغ 2.7 مليار دولار لقطاع الصحة، كما تم إقرار تعهد التبريد العالمي من قبل 66 دولة، وتم تخصيص مبلغ 1.2 مليار دولار للإغاثة والتعافي والسلام بإقرار من نحو 78 دولة و40 منظمة دولية وإقليمية.
- **التعهد بتمويل مبادرات المياه والصرف الصحي:** تم التعهد بتقديم تمويل بقيمة 45 مليون دولار، لمبادرة تحفيز الجوانب الفنية والمالية لمرافق المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، وتعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 150 مليون دولار، لتمويل الابتكارات الهادفة إلى معالجة ندرة المياه، في حين أعلنت 8 بنوك تنمية متعددة الأطراف، أنها ستعمل خلال الأعوام الثلاث المقبلة من أجل مضاعفة عدد المستفيدين سنوياً من دعمها الفني والمالي في مجال المياه.
- **التوجه نحو زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة:** تم التوقيع على إعلان زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات، ومضاعفة كفاءة الطاقة من قبل نحو 130 دولة، وتم التعهد بتمويل نحو 2.5 مليار دولار لمصادر الطاقة المتجددة، ونحو 568 مليون دولار لدفع الاستثمارات في صناعة الطاقة النظيفة. كما قدم عدد كبير من شركات النفط والغاز للمرة الأولى التزاماً بنحو 1.2 مليار دولار لمعالجة انبعاثات غاز الميثان. وتم تشكيل "تحالف المرافق لدعم الحياد المناخي" كأداة تنفيذية بقيادة شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، لدعم التحول نحو استخدام الطاقة الكهربائية، والتوسع في استخدام الطاقة النظيفة، وتسريع الاعتماد على الطاقة المتجددة وإنشاء البنية التحتية اللازمة، وتطوير خطوط النقل والتوزيع، ودعم تدفقات رأس المال إلى مشروعات التحول في قطاع الطاقة الكهربائية في الدول النامية، وتعزيز الشراكة مع صانعي السياسات والجهات التنظيمية، لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.
- **إقرار البيان المشترك بشأن المناخ والطبيعة والإنسان:** تم إقرار البيان المشترك بشأن المناخ والطبيعة والإنسان، باتفاق 18 دولة، مع انضمام 30 دولة إلى "تحالف القرم من أجل المناخ" الذي أطلق بالشراكة بين الإمارات وإندونيسيا خلال قمة المناخ السابقة "COP27" بهدف بناء زخم عالمي لتعزيز العمل المناخي. كما تم إطلاق مبادرة تنمية المحيطات الهادفة إلى دعم الحياة البحرية بالتزامن مع خفض الانبعاثات، فضلاً عن انضمام 86 دولة لعضوية التحالف العالمي للاقتصاد الأخضر

وأخيراً، دعت وثيقة البيان الختامي **لمؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ "COP28"** دول العالم إلى اتخاذ إجراءات تشمل الحد من الانبعاثات، حيث أقرت الوثيقة الحاجة إلى تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بما يتماشى مع هدف 1.5 درجة مئوية، من خلال بعض الإجراءات، مثل تسريع تقنيات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة، واستخدام أنواع وقود خالية من الكربون ومنخفضة الكربون قبل عام 2050، واستخدام الهيدروجين المنخفض الكربون، وتسريع الجهود نحو التخفيض التدريجي لإنتاج واستخدام للفحم، كما دعت الوثيقة الدول إلى مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات، ومضاعفة معدلات كفاءة الطاقة بحلول عام 2030.

كما تم الموافقة على استضافة جمهورية اذربيجان للدورة التاسعة والعشرون من **مؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن المناخ "COP29"** خلال الفترة من 11 نوفمبر إلى 22 نوفمبر 2024.

2. مبادرة السعودية الخضراء

عُقدت **النسخة الثالثة لمبادرة السعودية الخضراء** بمدينة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الدول الأطراف فى الاتفاقية الإطارية بشأن المناخ "COP28"، بهدف توفير منصة مهمة لمختلف الجهات المعنية من أجل مناقشة أفضل السبل المتاحة لتسريع وتيرة العمل المناخي. وكان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس الوزراء قد أطلق مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021، بهدف تفعيل مشاركة مختلف فئات المجتمع السعودي في الجهود الجارية للتصدي لظاهرة تغير المناخ، ودفع عجلة الابتكار المستدام، وتسريع رحلة الانتقال الأخضر.

وشهد المنتدى مناقشة التقدم المستمر الذي تحرزه المملكة العربية السعودية نحو تحقيق الهدف الوطني الطموح المتمثل في الوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، إلى جانب تسليط الضوء على إسهام المملكة في تحقيق الأهداف المناخية العالمية من خلال تنفيذ أكثر من 80 مبادرة باستثمارات تزيد قيمتها عن 188 مليار دولار، لبناء مستقبل أكثر استدامة للجميع. هذا وتمضي المملكة بخطى ثابتة نحو تحقيق هدفها المتمثل في خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، وتستهدف الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء بما يقارب

حوالي 50% للغاز الطبيعي و50% للطاقة المتجددة بحلول عام 2030، الأمر الذي سيسهم في استبدال ما يصل إلى 1 مليون برميل مكافئ من الوقود السائل المستخدم حالياً.

في هذا السياق، شهدت المملكة العربية السعودية منذ عام 2022، ربط مشروعات طاقة متجددة بسعة 2.1 جيجاوات بشبكة الكهرباء الوطنية، لتصل السعة الإجمالية لمصادر الطاقة المتجددة المستخدمة إلى 2.8 جيجاوات، أي ما يكفي لتزويد أكثر من 520 ألف منزل بالطاقة الكهربائية. ويمثل هذا الإنجاز زيادة بنسبة 300% في السعة الإجمالية، وخطوة مهمة تسلط الضوء على التقدم المستمر الذي تشهده المملكة في مجال تسريع مسار التحول في قطاع الطاقة.

وبحلول نهاية عام 2023، ستبلغ السعة الإنتاجية لمشروعات الطاقة المتجددة قيد الإنشاء أكثر من 8 جيجاوات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المشروعات الإضافية بسعة 13 جيجاوات تقريباً في مراحل مختلفة من التطوير. وفي إطار الجهود المستمرة لتحويل مزيج الطاقة الوطني، أطلقت المملكة العربية السعودية عدداً من المشروعات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على الوقود السائل واستبداله بالغاز لتوليد الكهرباء، حيث تم تشغيل ٤ محطات عالية الكفاءة تعمل بالغاز لتوليد الكهرباء بسعة إجمالية تقارب 5.6 جيجاوات حتى شهر ديسمبر 2023. كما تعمل المملكة حالياً على بناء محطات عالية الكفاءة مزودة بتقنيات احتجاز وتخزين الكربون، وتبلغ سعتها 8.4 جيجاوات تقريباً.

وتواصل المملكة العربية السعودية كجزء من الاستثمار المستمر في تطوير أنواع الوقود المستقبلية، بإحراز تقدم ملموس في مشروع إنشاء أكبر معمل لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم في مدينة نيوم باستثمار إجمالي قدره 8.4 مليار دولار. هذا وقد نجحت مبادرة السعودية الخضراء منذ إطلاقها في زراعة 43.9 مليون شجرة، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة في أنحاء المملكة، أي ما يزيد عن مساحة 146 ألف ملعب كرة قدم. ويسهم هذا التقدم المحرز في تحقيق هدف زراعة 10 مليار شجرة خلال العقود القادمة، ويجري العمل حالياً على تنفيذ أكثر من 40 مبادرة تدعم الهدف المرحلي المتمثل في زراعة أكثر من 600 مليون شجرة واستصلاح 8 مليون هكتار من الأراضي بحلول عام 2030. وستسهم جهود إعادة تأهيل البيئات الطبيعية بالمملكة العربية السعودية في توفير فرص العمل ضمن مجموعة واسعة من القطاعات، ومكافحة التصحر وزحف الرمال، والحد من التأثيرات السلبية للعواصف الرملية، وتحسين جودة الحياة لسكان المملكة، كما ستستفيد مراكز المدن من زيادة الكثافة الشجرية التي ستسهم في خفض درجات الحرارة وتحسن جودة الهواء.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الرابع من عام 2023 بشكل طفيف بلغ نحو 57 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.4 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الارتفاع بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب المحلي على النفط عقب انتهاء موسم العطلات الصيفي، وزيادة الإمدادات من جمهورية العراق ودولة ليبيا والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، في حين حد من هذا الارتفاع، قيام المملكة العربية السعودية بتمديد الخفض الإضافي الطوعي البالغ 1 مليون ب/ي على مستوى إنتاجها، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+ في إطار سعيها لدعم الاستقرار والتوازن في أسواق النفط العالمية، فضلاً عن التراجع النسبي في إمدادات النفط الخام من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (32).***

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2022-2023)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2022	الربع الرابع	19.136	155.7
2023	الربع الثالث	16.688	135.3
	الربع الرابع*	16.745	132.1
التغير عن	الربع الثالث 2023	0.057	(3.2)
	الربع الرابع 2022	(2.391)	(23.6)

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (32)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

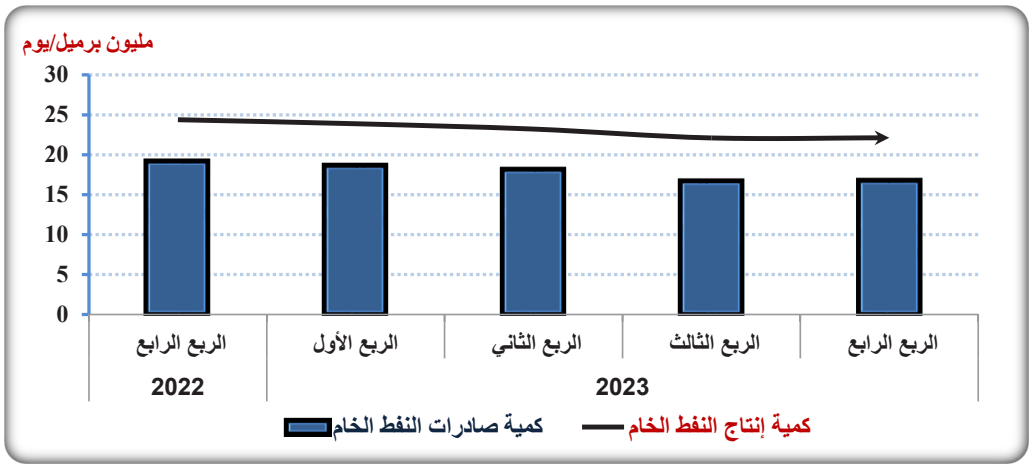

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشـير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السـلبي لانخفاض متوسـط الأسـعار الفورية لمتوسـط سـلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضـاء خلال الربع الرابع من عام 2023 على قيمة صـادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضـاء خلال نفس الربع. فقد انخفضـت قيمة صـادرات النفط الخام بنحو 3.2 مليار دولار، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 132.1 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 23.6 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 15.2% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (33)***.

الشكل (33)
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

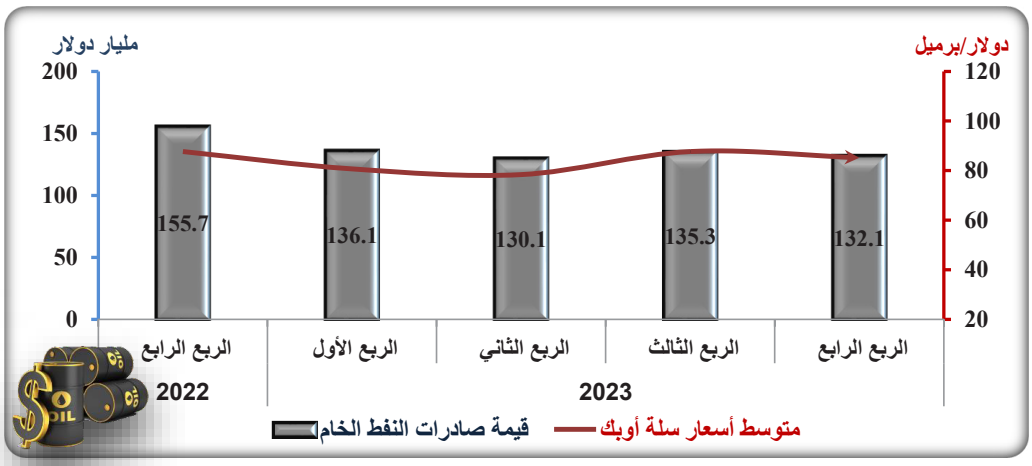

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الرابع من عام 2023، حيث استمر تباطؤ النمو الإيجابي الذي شهدته مستويات الناتج في القطاعات النفطية لتلك الدول خلال النصف الأول من عام 2022. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية بتباطؤ التجارة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط[12]، وتشديد الأوضاع المالية وما يصاحبه من ضغوط على الأنشطة الاقتصادية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض في السيولة. ويتوقع استمرار التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوابك الأعضاء في مجموعة أوبك+[13] بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها بمقدار 1.572 مليون ب/ي في الربع الأول 2024، بالإضافة إلى التخفيضات الطوعية البالغة 1.031 مليون ب/ي المعلن عنها في أبريل 2023 وتم تمديدها حتى نهاية عام 2024[14]، وهو ما قد يكون له إنعكاساً سلبياً

[12] صفحة رقم 65 من التقرير.
[13] تضم مجموعة أوبك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي: السعودية والكويت والإمارات وليبيا والجزائر والبحرين.
[14] الجدول رقم (13) في التقرير.

على الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ويشير تقرير **"آفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"** الصادر عن صندوق النقد الدولي في نهاية شهر يناير 2024، إلى أنه بافتراض تراجع حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وتخفيف السياسات النقدية التشديدية عقب الربع الأول من عام 2024، يتوقع تحسن النمو الاقتصادي، لا سيما في ظل تراجع معدلات التضخم اتساقاً مع الاتجاهات العالمية، واستمرار النمو القوي في القطاعات غير النفطية تزامناً مع الأداء الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية. هذا وتجدُر الإشارة إلى أن استجابة السياسات النقدية للطفرة التضخمية واستخدام السياسات الاحترازية الكلية في الدول الأعضاء، ساهم بشكل ملحوظ في الحد من الآثار الاقتصادية المباشرة لسلسلة الصدمات العالمية الأخيرة.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سينخفض إلى 77.33 دولار/برميل في الربع الأول من عام 2024. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض بنسبة 2.3% في عام 2024.

وفي هذا السياق، يذكر أن سوق النفط العالمية تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط الخام، ولكن من المتوقع أن تتلقى تلك الأسعار دعماً خلال الربع الأول من عام 2024 من المخاوف بشأن أمن إمدادات في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي تسببت في تباطؤ حركة التجارة عبر البحر الأحمر وارتفاع أسعار الشحن والتأمين بشكل ملحوظ، واستهداف المصافي الروسية وسط استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية. فضلاً عن الانقطاعات غير المخطط لها في الإمدادات بما في ذلك المرتبطة باضطرابات الطقس، ومؤشرات التحفيز الاقتصادي في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط.

ومن العوامل التي يتوقع أن تؤثر سلباً على أسعار النفط الخام خلال الربع الأول 2024، ارتفاع انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 13.3 مليون ب/ي، وتفاقم أزمة القطاع العقاري واستمرار انكماش نشاط التصنيع مع توقع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، وارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي تزامناً مع تقلص الآمال بشأن خفض أسعار الفائدة وهو ما قد يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها[15] في الربع الأول 2024 بنحو 850 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 70.1 مليون ب/ي. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2024 بنحو 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 70.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع مقارنة بالتوقعات السابقة. هذا ومن المتوقع أن يحظى نمو الإمدادات النفطية من خارج أوبك بدعم أساسي من النفط الصخري الأمريكي، والرمال النفطية في كندا، والمشروعات البحرية في أمريكا اللاتينية وبحر الشمال. وفي هذا السياق، ستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2024 هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغويانا والبرازيل والنرويج. بينما يتوقع أن تشهد الإمدادات النفطية أكبر انخفاض لها في روسيا والمكسيك.

ومن جانب آخر، يشير "تقرير إنتاجية الحفر" الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر فبراير 2024 إلى انخفاض متوسط إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Bakken، Eagle Ford ، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) خلال شهر يناير 2024 إلى نحو 9.279 مليون ب/ي، ويتوقع أن يعاود ارتفاعه بعد ذلك ليصل إلى نحو 9.716 مليون ب/ي خلال شهر مارس.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2024 بحوالي 140 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 103.3 مليون ب/ي، بدعم رئيسي من تحسن قطاعي الخدمات والتصنيع والتعافي المطرد

[15] تشمل أنجولا التي أعلنت انسحابها من منظمة أوبك في نهاية عام 2023.

لنشاط السفر الجوي وانتعاش صناعة البتروكيماويات في دول آسيا/المحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتعافي حركة التنقل وتحسن بيئة الاستثمار في ظل الطفرة المتوقعة في أنشطة الزراعة والبناء والتصنيع بسبب الإنفاق الحكومي في الهند، فضلاً عن تحسن الطلب من باقي الدول الأسيوية (باستثناء الصين) ودول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط.

وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2024 بنحو 2.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 104.4 مليون ب/ي، وهو تقريباً نفس مستوى التوقعات السابقة. في هذا السياق، يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2024 بنحو 260 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46 مليون ب/ ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا النمو على خلفية ارتفاع الانفاق الاستهلاكي الخاص وتحسن حركة التنقل وصناعة البتروكيماويات. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 58.4 مليون ب/ي، مع استحواذ الصين على الجزء الأكبر من هذا النمو الذي يأتي بدعم من الطلب القوي على السفر الجوي وزيادة حركة التنقل على الطرق، فضلاً عن تحسن الأنشطة الصناعية والبناءية والزراعية، وإضافات القدرات في صناعة البتروكيماويات – لا سيما في الصين ودول الشرق الأوسط. ومع ذلك، تظل التوقعات عرضة للعديد من الشكوك، بما في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: التباطؤ في تعافي أداء الاقتصاد العالمي، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وهو ما كان له دور رئيسي في قرار مجموعة دول أوبك+ إجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها من النفط يبلغ نحو 2.2 مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام 2024، فضلاً عن التخفيضات الطوعية البالغة حوالي 1.7 مليون ب/ي المعلن عنها في أبريل 2023 وتم تمديدها حتى نهاية عام 2024، في جهد مستمر ودؤوب لتعزيز الجهود الاحترازية الهادفة لتحقيق توازن واستقرار سوق النفط العالمي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)